

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA. P. O. Box 3243 Tel: 5517 700 Fax: 5517844

www.africa-union.org

مؤتمر الاتحاد

الدورة العادية الرابعة والعشرون

أديس أبابا، إثيوبيا، 30-31 يناير 2015

ASSEMBLY/AU/DEC.546-568 (XXIV)
ASSEMBLY/AU/DECL.1-7 (XXIV)
ASSEMBLY/AU/RES.1-2 (XXIV)
ASSEMBLY/AU/COMMITMENT(XXIV)

المقررات والإعلانات والقرارات
والالتزام الرسمي



جدول المحتويات

الرقم	رقم المقرر	عنوان المقرر	عدد الصفحات
1	ASSEMBLY/AU/DEC. 546 (XXIV)	مقرر بشأن قضية حسين هبيري، الوثيقة EX.CL/866 (XXVI)	2
2	ASSEMBLY/AU/DEC.547 (XXIV)	مقرر بشأن التقرير المرحلي للمفوضية عن تنفيذ المقررات السابقة بشأن المحكمة الجنائية الدولية، الوثيقة ASSEMBLY/AU/18 (XXIV)	4
3	ASSEMBLY/AU/DEC.548 (XXIV)	مقرر بشأن تعديل المادة 37 (1) من الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته، الوثيقة EX.CL/870(XXVI)	1
4	ASSEMBLY/AU/DEC.549 (XXIV)	مقرر بشأن انتخاب أحد عشر (11) عضواً في المجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي حول الفساد، الوثيقة EX.CL/883 (XXVI)	1
5	ASSEMBLY/AU/DEC.550 (XXIV)	مقرر بشأن انتخاب (7) أعضاء في لجنة الاتحاد الأفريقي حول القانون الدولي، الوثيقة EX.CL/884 (XXVI)	1
6	ASSEMBLY/AU/DEC.551 (XXIV)	مقرر بشأن انتخاب رئيس ونائب رئيس مجلس الجامعة الأفريقية، الوثيقة EX.CL/885 (XXV)	1
7	ASSEMBLY/AU/DEC.552 (XXIV)	مقرر بشأن تعيين البلد المضيف لمجلس إدارة الجامعة الأفريقية، الوثيقة ASSEMBLY/AU/886(XXVI)	1
8	ASSEMBLY/AU/DEC.553 (XXIV)	مقرر بشأن مكافحة انتشار مرض فيروس الإيبولا، الوثيقة ASSEMBLY/AU/3 (XXIV)	2
9	ASSEMBLY/AU/DEC.554 (XXIV)	مقرر بشأن إنشاء المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها، الوثيقة ASSEMBLY/AU/4 (XXIV)	2
10	ASSEMBLY/AU/DEC.555 (XXIV)	مقرر بشأن تقرير اللجنة التجارية الأفريقية الرفيعة المستوى لمسائل التجارة، الوثيقة SSEMBLY/AU/11 (XXIV)	3
11	ASSEMBLY/AU/DEC.556 (XXIV)	مقرر بشأن التزام أفريقيا خلال قمة الأمم المتحدة حول المناخ ومؤتمر ليما العالمي حول تغير المناخ (المؤتمر	2

	العشرون للأطراف في الاتفاقية، الاجتماع العاشر للأطراف في البروتوكول)، الوثيقة (ASSEMBLY/AU/12(XXIV)		
1	مقرر بشأن تنفيذ الالتزامات الخاصة بالإسراع في إنجاز الأهداف المتعلقة بالمياه والصرف الصحي في أفريقيا، الوثيقة (ASSEMBLY/AU/16 (XXIV)	ASSEMBLY/AU/DEC.557 (XXIV)	12
5	مقرر بشأن البنود التي اقترحتها الدول الأعضاء	ASSEMBLY/AU/DEC.558 (XXIV)	13
11	مقرر بشأن تقرير مجلس السلم والأمن عن أنشطته ووضع السلم والأمن في أفريقيا، الوثيقة (ASSEMBLY/AU/7 (XXIV)	ASSEMBLY/AU/DEC.559 (XXIV)	14
2	مقرر بشأن تقرير اللجنة الرفيعة المستوى عن الأجندة الإنمائية لما بعد 2015، الوثيقة (ASSEMBLY/AU/13(XXIV)	ASSEMBLY/AU/DEC.560 (XXIV)	15
2	مقرر بشأن التقرير عن المصادر البديلة لتمويل الاتحاد الأفريقي، الوثيقة (ASSEMBLY/AU/6(XXIV)	ASSEMBLY/AU/DEC.561 (XXIV)	16
1	مقرر بشأن موعد ومكان انعقاد الدورة العادية الخامسة والعشرين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي في يونيو 2015	ASSEMBLY/AU/DEC.562 (XXIV)	17
7	مقرر بشأن تقرير لجنة رؤساء الدول والحكومات للجنة توجيه النيباد، الوثيقة (ASSEMBLY/AU/10 (XXIV)	ASSEMBLY/AU/DEC.563 (XXIV)	18
3	مقرر بشأن التقرير الخامس عشر للجنة رؤساء الدول والحكومات العشرة المعنية بإصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة.	ASSEMBLY/AU/DEC.564 (XXIV)	19
4	مقرر بشأن تقرير المفوضية عن إعداد أجندة 2063 للإتحاد الأفريقي، وتقرير لجنة المتابعة الوزارية حول خلوة بحر دار، الوثيقة (ASSEMBLY/AU/5(XXIV)	ASSEMBLY/AU/DEC.565 (XXIV)	20
1	مقرر بشأن تشكيلة هيئة مكتب مؤتمر الاتحاد الأفريقي لعام 2015	ASSEMBLY/AU/DEC.566 (XXIV)	21
1	مقرر بشأن ترشيح القمم	ASSEMBLY/AU/DEC.567 (XXIV)	22
1	مقرر بشأن الانتقال الديمقراطي في تونس	ASSEMBLY/AU/DEC.568 (XXIV)	23

3	إعلان حول إنشاء سوق أفريقية موحدة للنقل الجوي، الوثيقة EX.CL/871 (XXVI)	ASSEMBLY/AU/DECL.1(XXIV)	24
3	إعلان بشأن الوضع في فلسطين والشرق الأوسط، لوثيقة ASSEMBLY/AU/9(XXIV)	ASSEMBLY/AU/DECL.2(XXIV)	25
2	إعلان حول دعم بلدان لجنة حوض بحيرة تشاد وبنين في محاربة بوكو حرام، الوثيقة ASSEMBLY/AU/19(XXIV)ADD.7	ASSEMBLY/AU/DECL.3(XXIV)	26
2	إعلان خاص يعترف بدور المتطوعين الأفريقيين في مكافحة الإيبولا	ASSEMBLY/AU/DECL.4(XXIV)	27
4	إعلان خاص لمؤتمر حول التدفقات المالية غير المشروعة، الوثيقة ASSEMBLY/AU/17(XXIV)	ASSEMBLY/AU/DECL.5(XXIV)	28
6	إعلان حول العمالة والقضاء على الفقر والتنمية الشاملة في أفريقيا، الوثيقة ASSEMBLY/AU/20(XXIV)	ASSEMBLY/AU/DECL.6 (XXIV)	29
2	إعلان حول تنظيم منتدى كرانس مونتانا في مدينة الداخلة المحتلة بالصحراء الغربية	ASSEMBLY/AU/DECL.7(XXIV)	30
2	قرار بشأن إلغاء ديون البلدان المتضررة من مرض فيروس الإيبولا	ASSEMBLY/AU/RES.1(XXIV)	31
1	قرار بشأن التطورات الأخيرة في العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية	ASSEMBLY/AU/RES.2 (XXIV)	32
4	الالتزام الرسمي للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بتنفيذ مقرر ياموسوكرو بشأن إنشاء سوق موحدة للنقل الجوي في أفريقيا بحلول 2017	ASSEMBLY/AU/COMMITMENT(XXIV)	33

مقرر

بشأن قضية حسين هبري،

الوثيقة (EX.CL/866 (XXVI)

إنّ المؤتمر:

- 1- **يحيط علماً** بتقرير المفوضية عن الخطوات المتخذة لتنظيم محاكمة حسين هبري في السنغال على النحو المبين في تقرير الأنشطة السنوي لرئيسة المفوضية؛
- 2- **يوكد مجدداً** التزامه بمكافحة الإفلات من العقاب تمثيلاً مع أحكام المادة 4 الفقرتين (ح) و (س) من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي؛
- 3- **يرحب بكافة** الخطوات المتخذة لتنظيم محاكمة حسين هبري بما في ذلك إنشاء المجالس الأفريقية الاستثنائية داخل محاكم السنغال لغرض محاكمة الشخص أو الأشخاص الذين يتحملون المسؤولية الكبرى عن أكثر الانتهاكات جسامة للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان المرتكبة على أراضي تشاد أثناء الفترة من 7 يونيو 1982 إلى 1 ديسمبر 1990؛
- 4- **يثني على** جمهورية تشاد، وجمهورية السنغال والمفوضية للخطوات المتخذة نحو تنظيم محاكمة حسين هبري بما في ذلك الدعم المالي والفني المقدم للمجالس الأفريقية الاستثنائية؛
- 5- **يثني كذلك** على البلدان والمؤسسات الشريكة مع الاتحاد الأفريقي لدعمها المالي للمجالس الأفريقية الاستثنائية، وتحديداً بلجيكا، وفرنسا، وألمانيا، ولوكسمبورج، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان؛
- 6- **يدعو** الدول الأعضاء والبلدان والمؤسسات الشريكة إلى مواصلة تقديم الدعم للسنغال من خلال المجالس الأفريقية الاستثنائية في سياق تنفيذ صلاحيات الاتحاد الأفريقي لمحاكمة السيد حسين هبري، بالنيابة عن أفريقيا، مع ضمان المحاكمة العادلة؛

- 7- **يحيط علماً** ويدعم مبادرة رئيس المفوضية لإنشاء آلية استشارية على مستوى وزاري بين الاتحاد الأفريقي وتشاد والسنغال لمواجهة التحديات/الصعوبات التي قد تكون لها آثار سلبية على التنظيم السلس لمحاكمة حسين هبري؛
- 8- **يطلب** من المفوضية المتابعة ورفع التقارير على نحو منظم عن تنفيذ مختلف مقررات المؤتمر بشأن قضية حسين هبري.



مقرر

بشأن التقرير المرحلي للمفوضية عن تنفيذ المقررات السابقة

بشأن المحكمة الجنائية الدولية،

الوثيقة (ASSEMBLY/AU/18 (XXIV)

إن المؤتمر:

1. يحيط علماً بتقرير المفوضية عن التقدم المحرز في تنفيذ المقررات بشأن المحكمة الجنائية الدولية وتوصيات المجلس التنفيذي الواردة فيه؛
2. يعيد تأكيد التزام الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيه بمكافحة الإفلات من العقاب وفقاً للقانون التأسيسي؛
3. يعيد أيضاً تأكيد المقررات السابقة بشأن تأجيل الإجراءات التي شرعت فيها المحكمة الجنائية الدولية ضد رئيس السودان ونائب رئيس كينيا وفقاً للمادة 16 من نظام روما الأساسي التي تسمح لمجلس الأمن للأمم المتحدة بتأجيل القضايا لسنة واحدة؛
4. يعرب عن:
 - أ) بالغ قلقه إزاء استدعاء الرئيس أوهورو كينياتا من خلال قرار صادر عن الدائرة الابتدائية الخامسة للمحكمة الجنائية الدولية التي لم تأخذ في أي اعتبار التعديلات على قواعد إجراءات وأدلة المحكمة المعتمدة خلال الدورة العادية الثانية عشرة لمؤتمر الدول الأطراف في نظام روما الأساسي، المنعقدة في لاهاي، هولندا، في نوفمبر 2013؛
 - ب) بالغ قلقه إزاء تصرف مكتب المدعي العام والمحكمة وإزاء الحكمة الكامنة وراء الاستمرار في متابعة القادة الأفريقيين.
5. يشيد بالرئيس أوهورو كينياتا لما أبداه من القيادة وللقرار غير المسبوق بتعيين رئيس بالإنابة بغية الالتزام باستدعاء الممثل أمام المحكمة وحماية سيادة كينيا؛

6. يؤكد أن الضرورة الحتمية تقتضي من جميع الدول الأطراف الأفريقية الانضمام إلى المواقف المنفق عليها جماعيا في الاتحاد الأفريقي وتوضيحها تمشيا مع التزاماتها المترتبة على القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي؛
7. يؤكد مجددا المبادئ المنبثقة عن القانون العرفي الوطني والدولي التي تمنح رؤساء الدول وكبار المسؤولين الآخرين الحاليين الحصانة خلال فترة ولايتهم؛
8. يرحب بقرار المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية بتاريخ 5 ديسمبر 2014، سحب التهم ضد الرئيس أوهورو كينياتا بينما يأسف للمدة التي أمضاها مكتب المدعى العام للتوصل لهذا القرار واستمرار الإجراءات القضائية من خلال الكشف عن أدلة مزعومة متوفرة لدى المحكمة ضده؛
9. يعرب عن قلقه من أن قضية نائب الرئيس ويليام ساموي روتو لا تزال معروضة أمام المحكمة الجنائية الدولية؛ ويؤكد مجددا للمحكمة الضرورة الملحة لإنهاء إجراءاتها القضائية ضد نائب الرئيس وفقا للمقررات السابقة؛
10. يستحضر مقرره EXT/ASSEMBLY/AU/DEC.1 لا سيما الفقرة 12 (1) منه بشأن ضرورة امتثال الدول الأطراف الأفريقية لمقرر الاتحاد الأفريقي بشأن المحكمة الجنائية الدولية ومواصلة التحدث بصوت واحد لضمان بحث الاقتراحات الأفريقي حول تعديل المادتين 16 و 27 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية من قبل فريق عمل الدول الأطراف الأفريقية المعني بالتعديلات والدورات القادمة لمؤتمر الدول الأطراف في نظام روما الأساسي؛
11. يعرب عن قلقه إزاء عدم قيام مؤتمر الدول الأطراف بالنظر في الانشغالات والمقترحات التي قدمها الاتحاد الأفريقي بشأن نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية خلال الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الدول الأطراف المنعقدة في نيويورك من 8 إلى 17 ديسمبر 2014؛
12. يعرب عن شكره للدول الأعضاء والمجموعة الأفريقية في نيويورك وفي لاهاي، ومجموعة الاتصال والدول المنفقة في الرأي الأخرى الأطراف في نظام روما الأساسي على عملهم

ودعمهم المستمر للتعجيل ببحث الانشغالات الأفريقية والتعديلات المقترح إدراجها على نظام روما الأساسي؛

13. يعرب عن أسفه لعدم احترام بعض الدول الأطراف الأفريقية لإجازة الاتحاد الأفريقي مرشحا أفريقيا واحدا لمنصب قاض في المحكمة؛

14. يستحضر مقرره ASSEMBLY/AU/DEC.529(XXIII) الصادر خلال دورته العادية الثالثة والعشرين المنعقدة في ملابو، غينيا الاستوائية في يونيو 2014 بشأن اعتماد البروتوكول حول التعديلات على النظام الأساسي للمحكمة الأفريقية للعدل وحقوق الإنسان للمحاكمة على الجرائم الدولية؛

15. يؤكد على الحاجة إلى التعجيل بتفعيل ممارسة اختصاصات المحكمة الأفريقية للعدل وحقوق الإنسان للمحاكمة بشأن الجرائم الدولية والبروتوكول حول التعديلات على النظام الأساسي للمحكمة الأفريقية للعدل وحقوق الإنسان من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي؛ ويشدد على ضرورة ضمان تمويل قابل للتنبؤ به ومستدام؛

16. يكرر التزامه بتمويل جميع أجهزة ومؤسسات الاتحاد الأفريقي بما في ذلك المحكمة الأفريقية للعدل وحقوق الإنسان؛

17. يقرّر ما يلي:

أ) الطلب من كافة المعنيين التعجيل ببحث الاقتراحات الأفريقية بشأن التعديلات على نظام روما الأساسي لمحكمة الجنايات الدولية من قبل مجموعة عمل الدول الأطراف الأفريقية ومؤتمر الدول الأطراف.

ب) تفعيل ممارسة اختصاصات المحكمة الأفريقية للعدل وحقوق الإنسان للمحاكمة بشأن الجرائم الدولية من خلال التوقيع والتصديق على البروتوكولات المطلوبة؛ وفي هذا الصدد، إنشاء صندوق خاص والدعوة إلى عقد مؤتمر لتعبئة الموارد من أجل زيادة الأموال لبدء واستدامة أنشطة غرف المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب المقترحة لقسم القانون الجنائي الدولي حسبما هو منصوص عليه في المادة 19

مكرر من البروتوكول حول التعديلات على البروتوكول المتعلق بالنظام الأساسي للمحكمة الأفريقية للعدل وحقوق الإنسان.

(ج) طبقاً لمقرراته لاسيما تحفظات الدول الأطراف الأفريقية على نظام روما الأساسي، احترام حق اتخاذ أية تدابير للحفاظ على السلام والأمن والاستقرار إلى جانب كرامة وسيادة وسلامة القارة.

(د) طبقاً لمقرره هذا ومقرراته السابقة، يطلب من المحكمة الجنائية الدولية إنهاء أو تعليق المتابعة القضائية ضد نائب الرئيس الكيني ويليام ساموي روتو حتى يتم بحث الانشغالات والاقتراحات بشأن التعديلات على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

(هـ) في نفس السياق، طلب تعليق الإجراءات القضائية ضد رئيس جمهورية السودان عمر البشير.

18. **يشيد** بجمهورية الكونغو الديمقراطية للامتثال لمقرر الاتحاد الأفريقي بشأن عدم التعاون لتوقيف وتسليم رئيس جمهورية السودان عمر البشير؛

19. **يشدد** على ضرورة التزام جميع الدول الأعضاء بموقف مؤتمر الاتحاد من أوامر الاعتقال التي أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية ضد الرئيس عمر البشير، رئيس جمهورية السودان وذلك وفقاً للمادة 23 (2) من القانون التأسيسي والمادة 98 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية؛

20. **يطلب** من المفوضية تقديم تقرير مرحلي عن تنفيذ هذا المقرر خلال دورته العادية السادسة والعشرين في يناير 2016.

مقرر

بشأن تعديل المادة 37 (1) من الميثاق الإفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته،

الوثيقة EX.CL/870 (XXVI)

إنّ المؤتمر:

1. يحيط علماً بالتقرير عن تنفيذ المقررات والتوصيات السابقة للمجلس التنفيذي بشأن تنفيذ مقرر المؤتمر ASSEMBLY/AU/DEC.528(XXIII) المتعلق بتعديل المادة 37 (1) من الميثاق الإفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته؛
2. يعتمد التعديل على المادة 37 (1) من الميثاق الإفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته، على النحو التالي:
يتم انتخاب أعضاء اللجنة لولاية مدتها خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط. غير أن ولاية أربعة من الأعضاء المنتخبين في الانتخابات الأولى ستنتهي بعد سنتين، وتنتهي ولاية الستة الآخرين بعد أربع سنوات.
3. يقرّ دخول التعديل حيز النفاذ بمجرد اعتماده.

مقرر

بشأن انتخاب أحد عشر (11) عضواً في المجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي حول الفساد،

الوثيقة EX.CL/883 (XXVI)

إن المؤتمر:

1. يحيط علماً بانتخاب أحد عشر (11) عضواً في المجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي حول الفساد (المجلس) من قبل المجلس التنفيذي؛
2. يُعين أعضاء المجلس التالية أسماؤهم لمدة سنتين (2) :

الرقم	الاسم	البلد
1	السيد جاك الثالث أشياوو	كوت ديفوار
2	السيدة أكوسيو أنطوانيت آيينا	توجو
3	السيدة أنجيل بارومبوزاكو	بوروندي
4	السيد دانيال باتيدام	غانا
5	السيد جان باتيست إلياس	بنين
6	السيد جوزيف فنزالد كامارا	سيراليون
7	السيد إكوابي وبستير تيكيري موجونجو	تنزانيا
8	السيد ألحاجي عيسى أوزي سلامي	نيجيريا
9	سيفاكو آرون سيما	ليسوتو
10	السيد جون كيثوم توتا	كينيا
11	السيدة فلورانس زيامبي	زيمبابوي

مقرر

بشأن انتخاب سبعة (7) أعضاء في لجنة الاتحاد الأفريقي حول القانون الدولي،

الوثيقة (EX.CL/884 (XXVI)

إن المؤتمر:

1. يحيط علماً بانتخاب سبعة (7) أعضاء في لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي من قبل المجلس التنفيذي؛
2. يعين الأعضاء الستة (6) التالية أسماؤهم في لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي لمدة (5) سنوات:

الرقم	الاسم	البلد
1	السيد إيبينيزير أبريكو	غانا
2	السيد محمد بركات	مصر
3	السيد عدي إسماعيل هيرسي	جيبوتي
4	السيد سباستياو دا سيلفا إيساتا	أنجولا
5	السيدة جوليت سيمامبو كاليما	أوغندا
6	السيد شيخ تيجان تيام	السنغال

3. يعين كذلك السيدة هاجر جولديش عن الفترة المتبقية للسيد/رفاعة بن عاشور (تونس) المنتخب لمدة (5) سنوات من قبل الدورة العادية الثانية والعشرين للمجلس التنفيذي المنعقدة في أديس أبابا، إثيوبيا من 21 إلى 25 يناير 2013، لكنه استقال مؤخراً من مجلس الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي؛

مقرر

بشأن انتخاب رئيس ونائب رئيس مجلس الجامعة الأفريقية،

الوثيقة (XXV) EX.CL/885

إن المؤتمر:

1- يحيط علما بتقرير المفوضية عن انتخاب رئيس ونائب رئيس مجلس الجامعة الأفريقية من قبل المجلس التنفيذي؛

2- يعين رئيس ونائب رئيس مجلس الجامعة الأفريقية لولاية ثلاث (3) سنوات على النحو التالي

الرقم	الاسم	البلد	المنصب
1.	البروفيسور تولى إس إمبويتي	تنزانيا	الرئيس
2.	البروفيسور باولو هوراسيو داس سيكيرا إي كاروالو	أنجولا	نائب الرئيس

مقرر

بشأن تعيين البلد المضيف لمجلس إدارة الجامعة الأفريقية،

الوثيقة ASSEMBLY/AU/886 (XXVI)

إنّ المؤتمر:

1. يُحيط علماً باختيار البلد المضيف لمجلس إدارة الجامعة الأفريقية من قبل المجلس

التنفيذي؛

2. يعيّن جمهورية الكاميرون بلدا مضيفا لمجلس إدارة الجامعة الأفريقية؛

3. يطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع البلد المضيف المختار، التعجيل

بنتصيب مجلس الإدارة ورفع تقرير عن ذلك إلى المؤتمر خلال قمة يونيو 2015.



مقرر

بشأن مكافحة انتشار مرض فيروس الإيبولا،

الوثيقة ASSEMBLY/AU/3 (XXIV)

إنّ المؤتمر:

1. يحيط علماً بتقرير المفوضية عن انتشار مرض فيروس الإيبولا والتقرير عن الآثار الاجتماعية والاقتصادية لانتشار مرض فيروس الإيبولا على أفريقيا الذي أعدته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، والتوصيات الواردة فيهما؛
2. يشيد بالمفوضية ورئيستها لجهودهما القيمة في معالجة أزمة الإيبولا في إقليم غرب أفريقيا، بما في ذلك:
 - 1) تنفيذ بعثة دعم الاتحاد الأفريقي لمكافحة انتشار مرض فيروس الإيبولا في غرب أفريقيا ونشر المتطوعين من عاملي الصحة من الدول الأعضاء لمساعدة البلدان المتضررة من الإيبولا ويوصي بتمديد ولاية بعثة الدعم؛
 - 2) تعبئة الدعم المالي والموارد البشرية والمادية،
 - 3) تضامن الدول الأعضاء، والشركاء؛ والقطاع الخاص؛
 - 4) المبادرة المتخذة على مستوى تعبئة الأموال من خلال الرسائل النصية القصيرة بتعاون مشغلي شركات الهاتف الجوال؛
3. يشيد أيضا بالمتطوعين من عاملي الصحة الذين قدموا خدمات بطولية بارزة لإخواننا وأخواتنا في غينيا وليبيريا وسيراليون؛
4. يدعو الدول الأعضاء التي لم تقم برفع جميع القيود المفروضة على البلدان المتضررة من الإيبولا إلى القيام بذلك طبقاً لمقرر الدورة الاستثنائية للمجلس التنفيذي المنعقدة يوم 8 سبتمبر 2014، الذي أيّد من جملة أمور أخرى، عدم إغلاق الحدود، وعدم وصم البلدان المتضررة ومواطنيها؛

5. يدعو الدول الأعضاء التي لديها خبرة كبيرة في مكافحة مرض الإيبولا إلى تقاسم معرفتها مع البلدان المتضررة؛
6. يطلب من المؤسسات المالية الدولية والبلدان الشريكة إلغاء ديون البلدان المتضررة الثلاثة (غينيا، ليبيريا وسيراليون) من أجل تخفيف أثر أزمة الإيبولا على اقتصادات هذه البلدان ومساعدتها على تحقيق انتعاشها وتنميتها الاقتصادية؛
7. يوافق على التوصية بتعجيل عقد المؤتمر العالمي حول وباء الإيبولا في 2015 في ملايو، غينيا الاستوائية، ويطلب من المفوضية التواصل مع كافة أصحاب المصلحة في هذا الصدد من أجل تنفيذ هذا المقرر؛
8. يطلب من المفوضية تقديم تقارير منتظمة عن وضع وباء الإيبولا إلى الدول الأعضاء، بما في ذلك الإحصائيات ذات الصلة وكافة المساهمات التي تم استلامها إلى جانب استخدامها؛
9. يحث الدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة على مواصلة تقديم المساعدة للبلدان المتضررة؛
10. يناشد المجتمع العلمي التعجيل بالبحث للتوصل إلى لقاح ضد الإيبولا؛
11. يهنئ جمهورية غينيا الاستوائية على قبولها بسخاء كأس أفريقيا للأمم لعام 2015 بالرغم من انتشار الإيبولا وعلى التنظيم والتسهيلات الممتازة التي وفرتها لهذا الحدث الهام، ويعرب عن عميق تقديره لها في هذا الصدد؛
12. يطلب من المفوضية دفع مبلغ 500,000 دولار أمريكي للبلدان المتضررة من الإيبولا (غينيا، ليبيريا وسيراليون) مباشرة حسبما تم الاتفاق عليه أصلا؛
13. يقرر إبقاء المسألة قيد نظره، ويطلب من المفوضية رفع تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا المقرر إلى الدورة العادية السابعة والعشرين للمجلس التنفيذي المقرر عقدها في يونيو 2015.

مقرر

بشأن المؤتمر حول إنشاء المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها،

الوثيقة (XXIV) ASSEMBLY/AU/4

إنّ المؤتمر:

1. يحيط علماً بتقرير المفوضية عن إنشاء المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها والتوصيات الواردة فيه؛
2. يجيز إنشاء المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها؛
3. يشيد بالتعاون المثمر بين المفوضية وإثيوبيا على الإسراع بإنشاء المركز من خلال إسهامهما الفعال في أعمال فريق القيادة المتعدد الجنسيات والمسؤول عن المشروع،
4. يعرب عن بالغ التقدير لما بذلته المفوضية من جهود لتسريع عملية إنشاء المركز بحلول منتصف 2015 طبقاً للمقررات ذات الصلة الصادرة عن المجلس التنفيذي والمؤتمر ،
5. يوافق على أن يكون مكتب التنسيق في المرحلة الأولى في مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا وأن يعمل على نحو وثيق مع المراكز القائمة بالفعل في مختلف أقاليم القارة، ويطلب من المفوضية، بالتعاون مع الدول الأعضاء القيام بالترتيبات والتنسيق اللازمة من أجل إنشاء آليات تفعيل المراكز الإقليمية القائمة لإعداد استجابة سريعة لأزمات الصحة العامة الطارئة مثل انتشار إيبولا.
6. يحيط علماً بالهياكل المقترحة والآثار المالية، التي تبلغ قيمتها نحو 5 ملايين دولار لتغطية النفقات المتعلقة بإقامة المركز وتشغيله للفترة الأولية التي تستغرق 18 شهراً،
7. يرخص للمفوضية بالقيام بحملة تعبئة الموارد لدى الدول الأعضاء والشركاء الإنمائيين الذين سبق أن أبدوا اهتمامهم واكتسبوا خبرات في هذا المجال،

8. يطلب قيام المفوضية، بالتعاون الوثيق مع فريق العمل المتعدد الجنسيات، بتدارس الترتيبات العملية لتفعيل المركز وتقديم تقرير عن ذلك إلى قمة يونيو 2015،

9. يطلب من اللجنة الفنية المتخصصة حول العدل والشؤون القانونية بحث النظام الأساسي للمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها وتقديمه إلى الدورة العادية الخامسة والعشرين للمؤتمر.



مقرر

بشأن تقرير اللجنة التجارية الأفريقية الرفيعة المستوى لمسائل التجارة،

الوثيقة ASSEMBLY/AU/11 (XXIV)

إن المؤتمر:

1. يحيط علما بتقرير اجتماع اللجنة التجارية الأفريقية الرفيعة المستوى المنعقد في يناير 2015، ويجيز التوصيات الواردة فيه؛

بشأن منطقة التجارة الحرة القارية:

2. يحيط علما بالتقدم المحرز في إنشاء منطقة التجارة الحرة الثلاثية التي تضم مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وإطلاق التعريفات الخارجية الموحدة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا اعتباراً من يناير 2015؛

3. يحث الدول الأعضاء على التعجيل بالانضمام إلى الترتيبات التجارية الإقليمية الحرة والتصديق عليها ؛

4. يطلب من وزراء التجارة اقتراح خيارات بشأن مستويات تحرير التجارة تكون بمثابة أساس إرشادي لبدء مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية؛

5. يشدّد على أهمية إشراك مختلف الجهات المعنية مثل القطاع الخاص والبرلمانيين والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وغير ذلك في عملية إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية من خلال الآليات المناسبة وذلك لتشجيع ملكية منطقة التجارة الحرة القارية من قبل الشعوب الأفريقية؛

6. يكلف رئيس اللجنة التجارية الأفريقية الرفيعة المستوى، بالتعاون مع رئيسة المفوضية، بالشروع في مشاورات رفيعة المستوى لإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية؛

7. يطلب من المفوضية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمجموعات الاقتصادية

الإقليمية، القيام بالعمل الفني والدراسات المطلوبة والتحضير المسبق للمفاوضات بما في ذلك إعداد مشاريع النصوص التفاوضية.

8. يؤكد من جديد التزامه بإطلاق المفاوضات حول منطقة التجارة الحرة القارية في يونيو 2015 وفي هذا الصدد يمنح وزراء التجارة صلاحية الاجتماع واستكمال التحضيرات لإطلاق هذه المفاوضات.

بشأن منظمة التجارة العالمية:

9. يرحب بالخطوة الجذرية التي تحققت في مفاوضات الدوحة لمنظمة التجارة العالمية ويكرّر أهمية أن تتحدث البلدان الأفريقية بصوت واحد لضمان معالجة مصالح أفريقيا بشكل مناسب في إطار النظام التجاري المتعدد الأطراف؛

10. يحث الدول الأعضاء على تحديد القضايا الرئيسية في برنامج عمل ما بعد بالي، التي تسهّل تحقيق التحول الهيكلي الاستراتيجي لأفريقيا وأجندة التكامل الإقليمي.

بشأن قانون النمو والفرص في أفريقيا:

11. يلاحظ بارتياح إعلان الرئيس أوباما بمناسبة قمة إفريقيا - الولايات المتحدة المنعقدة في أغسطس 2015، الالتزام بإعادة إجازة قانون النمو والفرص في أفريقيا.

12. يهيب بكونجرس الولايات المتحدة للحفاظ على قانون النمو والفرص في أفريقيا كحجر الزاوية لشراكة التجارة والاستثمار بين إفريقيا والولايات المتحدة وذلك بضمان إعادة إجازة قانون النمو والفرص في أفريقيا في الوقت المناسب ليتزامن مع انتهاء حكم أقمشة البلدان الثالثة.

13. يهيب أيضاً بالبلدان المؤهلة لقانون النمو والفرص في أفريقيا تعزيز الدعوة لتكملة الجهود التي تبذلها مجموعة السفراء الأفريقيين في واشنطن، الولايات المتحدة من أجل إعادة إجازة القانون.

مقرر

بشأن التزام أفريقيا خلال قمة الأمم المتحدة حول المناخ ومؤتمر ليما العالمي حول تغير المناخ (المؤتمر العشرون للأطراف في الاتفاقية، الاجتماع العاشر للأطراف في البروتوكول)،

الوثيقة ASSEMBLY/AU/12 (XXIV)

إن المؤتمر:

1. يحيط علما بـ:

(1) تقرير منسق لجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين المعنية بتغير المناخ، فخامة الدكتور جاكايا مريشو كيكويتي، رئيس جمهورية تنزانيا الاتحادية، عن المفاوضات العالمية بشأن تغير المناخ خلال قمة الأمم المتحدة حول المناخ والمؤتمر العشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ والاجتماع العاشر للأطراف في بروتوكول كيوتو؛ ويجيز التوصيات الواردة فيه؛

(2) اجتماع دار السلام المشترك بين وزراء البيئة والشؤون الخارجية الأفريقيين من أعضاء لجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين المعنية بتغير المناخ الذي دعا إلى تنظيمه الدكتور جاكايا مريشو كيكويتي، رئيس جمهورية تنزانيا الاتحادية يوم 29 أغسطس 2014 في دار السلام، تنزانيا والذي مكّن الوزراء الأفريقيين من تبادل الآراء والتفاعل بشأن المفاوضات العالمية حول تغير المناخ؛

(3) نتائج الاجتماع التحضيري للجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين المعنية بتغير المناخ حول اعتماد الرسائل السياسية الرئيسية للجنة باعتبارها أساس الالتزامات الأفريقية خلال قمة الأمم المتحدة حول المناخ ومؤتمر ليما العالمي حول تغير المناخ (المؤتمر العشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ والاجتماع العاشر للأطراف في بروتوكول كيوتو)، المنعقد في نيويورك في سبتمبر 2014 وليما، بيرو في ديسمبر 2014 على التوالي.

2. يشيد بالقيادة التي أظهرها منسق لجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين المعنية بتغير المناخ، فخامة الدكتور جاكايا مريشو كيكويتي، رئيس جمهورية تنزانيا الاتحادية، في توجيه عمل اللجنة من يناير 2013 إلى ديسمبر 2014 خلال المؤتمر التاسع عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ/الاجتماع العاشر للأطراف في بروتوكول كيوتو في وارسو، بولونيا والمؤتمر العشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ/الاجتماع العاشر للأطراف في بروتوكول كيوتو في ليما، بيرو، وإنجازات اللجنة بما في ذلك اعتماد الاتحاد الأفريقي برنامج العمل الرفيع المستوى حول العمل الخاص بتغير المناخ في أفريقيا وهو مخطط للعمل الخاص بالمناخ في القارة.

3. يشجع أعضاء لجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين المعنية بتغير المناخ على المشاركة في كافة اجتماعات اللجنة على مستوى رؤساء الدول؛

4. يحث الدول الأعضاء على تنفيذ برنامج العمل الرفيع المستوى للجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين المعنية بتغير المناخ حول خطة العمل الخاصة بتغير المناخ على الصعيد الوطني، حسب الاقتضاء، بالشراكة مع كافة أصحاب المصلحة ذوي الصلة؛

5. يطلب من المفوضية تسهيل تنفيذ برنامج عمل اللجنة ووضع آلية متابعة ورفع تقارير منتظمة عن تنفيذه إلى القمة؛ ويطلب من المؤتمر الوزاري الأفريقي حول البيئة وأعضاء مجموعة المفاوضين الأفريقيين أخذ برنامج العمل في الاعتبار خلال مفاوضاتهم والتزاماتهم مع الشركاء الآخرين في العمليات والمحافل الخاصة بتغير المناخ؛

مقرر

بشأن تنفيذ الالتزامات الخاصة بالإسراع بإنجاز
الأهداف المتعلقة بالمياه والصرف الصحي في أفريقيا،

الوثيقة ASSEMBLY/AU/16 (XXIV)

إنّ المؤتمر:

1. يحيط علماً بتقرير فخامة بول كاجامي، رئيس جمهورية رواندا، عن خطة عمل كيجالي من أجل تسريع عملية تنفيذ إعلان مؤتمر الاتحاد في يوليو 2008، وتفعيل الرؤية الأفريقية للمياه لعام 2025؛ ويجيز خطة العمل واستراتيجية تعبئة الموارد والتنفيذ وخارطة الطريق؛

2. يطلب من المفوضية تنسيق تنفيذ خطة العمل، ورفع تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ مقرر الدورة العادية الثانية والعشرين لمؤتمر الاتحاد في يناير 2016

؛ ASSEMBLY/AU/DEC.516(XXII)

مقرر

بشأن البنود التي اقترحتها الدول الأعضاء

إنّ المؤتمر:

1. يحيط علما بالبنود التالية التي اقترحتها الدول الأعضاء:
ألف- بشأن موعد ومكان انعقاد الدورات العادية الثالثة والثلاثين، والخامسة والثلاثين، والتاسعة والثلاثين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي
 2. يحيط علما بالعروض المقدمة من جمهورية النيجر ومملكة سوازيلاند وجمهورية زامبيا لاستضافة الدورات العادية الثالثة والثلاثين والخامسة والثلاثين والتاسعة والثلاثين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي في نيامي النيجر وإيزولويني، سوازيلاند، ولوساكا، زامبيا في يونيو/يوليو 2019 ويونيو/يوليو 2020 ويونيو/يوليو 2022 على التوالي ويعرب للبلدان المذكورة أعلاه عن عميق تقديره لهذه العروض؛
 3. يوافق على العروض الثلاثة المذكورة أعلاه ويطلب من المفوضية أن تجري، في هذا الصدد، المشاورات اللازمة مع الدول الأعضاء الثلاث بهدف عقد هذه الدورات في أحسن الظروف الممكنة؛
- باء- بشأن إنشاء مركز أفريقي لتكنولوجيا المعلومات في إنجمينا، الوثيقة ASSEMBLY/AU/19 (XXIV)ADD.4
4. يحيط علما باقتراح جمهورية تشاد بإنشاء مركز أفريقي لتكنولوجيا المعلومات مع مقر له في إنجمينا؛

5. يشيد بجمهورية تشاد ورئيسها للمبادرة الحاسمة والموارد التي تمت تعبئتها بالفعل من أجل بناء المركز الأفريقي لتكنولوجيا المعلومات بهدف تشجيع تكنولوجيا المعلومات في القارة حيث إنها تكتسي أهمية حاسمة في عملية تنمية القارة؛

6. يشدد على ضرورة إجراء دراسة معمقة حول سبل ووسائل إدماج هذا المشروع في برامج الاتحاد الأفريقي مع تحديد دقيق للمدخلات المتوقعة من الاتحاد الأفريقي استناداً إلى تقييم لآثار القانونية والهيكلية والمالية وتقديم توصيات مناسبة إلى الأجهزة المختصة للاتحاد الأفريقي؛

7. يطلب من المفوضية وجمهورية تشاد إجراء المشاورات المناسبة بغية تقييم الآثار القانونية والهيكلية والمالية وتقديم تقرير إلى المؤتمر من خلال الهياكل ذات الصلة.

جيم- بشأن إنشاء وحدة لدعم الوساطة ومنع النزاعات، الوثيقة ASSEMBLY/AU/19(XXIV)ADD.5

8. يحيط علماً بمبادرة مصر لتعزيز استخدام الدبلوماسية الوقائية داخل الاتحاد الأفريقي من خلال إنشاء وحدة لدعم الوساطة والدبلوماسية الوقائية؛

9. يطلب من المفوضية ومن جمهورية مصر العربية إجراء المشاورات المناسبة لمتابعة هذه المبادرة وتسهيل بحثها من قبل أجهزة الاتحاد الأفريقي ذات الصلة؛

10. يطلب من المفوضية أيضاً القيام، بالتشاور مع جمهورية مصر العربية، بتقديم تقرير عن ذلك إلى القمة القادمة المقرر عقدها في يونيو 2015 .

دال - بشأن وضع التحضيرات للألعاب الأفريقية الحادية عشرة المقرر تنظيمها في برازافيل،

جمهورية الكونغو، في سبتمبر 2015، الوثيقة ASSEMBLY/AU/19 (XXIV)ADD.6

11. يشيد بجمهورية الكونغو للترتيبات التي اتخذتها لاستضافة الألعاب الأفريقية في أحسن الظروف الممكنة؛

12. يشجع جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على المساهمة النشيطة في الألعاب الأفريقية لبرازافيل التزاما بالتضامن مع الكونغو في الجهود التي تبذلها في هذا الشأن وشهادة على وحدة القارة.

هاء - بشأن التضامن القاري ضد بوكو حرام (بند اقتراحه جمهورية النيجر)

الوثيقة EX.CL/889(XXVI) Add.7

13. يحيط علما باقتراح جمهورية النيجر بشأن التضامن القاري ضد بوكو حرام ومشروع الإعلان المقدم بهذا الشأن؛

14. يندد بشدة باختطاف بنات ونساء وأطفال تشيبيوك وجميع الأشخاص الآخرين في الجزء الشمالي من نيجيريا من قبل المتمردين، ويؤكد نداءه لرؤساء الدول والمجتمع الدولي إلى مواصلة دعم حكومة نيجيريا الاتحادية في جهودها الرامية إلى إطلاق سراح المختطفين وتسهيل حل دائم لتهديد بوكو حرام؛

15. يرحب ويدعم الجهود التي بذلتها الدول الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد وجمهورية بنين لموافقتها على نشر ألوية وطنية وإنشاء مقر مشترك للأفراد العسكريين للقيام بعمليات عسكرية ضد جماعة بوكو حرام الإرهابية؛

16. يدعم الأنشطة المنفذة في إطار عملية نواكشوط لمنع ومكافحة الإرهاب في القارة مع دعم من مجلس السلم والأمن والمركز الأفريقي للدراسات والأبحاث الخاصة بالإرهاب ومن المجتمع الدولي؛

17. يدعم أيضا الاقتراح المتعلق باستصدار قرار من مجلس الأمن للأمم المتحدة يرخص للدول الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد وجمهورية بنين بنشر قوة مشتركة متعددة الجنسيات لفترة أولية تستغرق 12 شهرا وإنشاء صندوق خاص من قبل الأمين العام للأمم المتحدة بغية توفير الدعم المالي واللوجستي اللازم لعمليات القوة؛

18. يعرب عن بالغ تقديره لجمهورية تشاد على مساعدتها جمهورية الكاميرون في مواجهة جماعة بوكو حرام الإرهابية، في الوقت المناسب؛

19. يدعو جميع الدول الأعضاء إلى تقديم كل مساعدة ممكنة من أجل إنزال الهزيمة على جماعة بوكو حرام الخطيرة؛

واو- بشأن تحويل مدرسة التراث الأفريقي إلى مدرسة ذات توجه إقليمي، الوثيقة

ASSEMBLY/AU/19 (XXVI)ADD.8

إن المؤتمر:

20. يلاحظ أنّ هذه مبادرة تستحق الثناء ويشجع حكومة بنين على متابعتها، ويشجع أيضا الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء الأفريقيين والدوليين على تقديم الدعم الضروري لتحقيق الأهداف؛

21. يطلب من المفوضية ومن جمهورية بنين إجراء المشاورات اللازمة بهدف تقييم الآثار الهيكلية والمالية ومعايير الاستضافة إلى جانب التمثيل الإقليمي العادل في استضافة

مؤسسات الاتحاد الأفريقي، ورفع تقرير عن ذلك إلى المؤتمر من خلال الهياكل ذات الصلة.

زاي- بشأن ثقافة السلم في أفريقيا، الوثيقة ASSEMBLY/AU/17(XXIV) ADD.9

22. يطلب من المفوضية:

- 1) اتخاذ كافة التدابير، بالتشاور مع اليونسكو وحكومة جمهورية أنجولا للتنظيم المشترك للمنتدى الأفريقي للسلم والأمن في أفريقيا، الذي يعقد كل سنتين تحت عنوان "ملتقى لواندا" والمقرر عقده في سبتمبر 2015؛
- 2) القيام مع اليونسكو وحكومة كوت ديفوار باستكشاف إمكانية إنشاء مدرسة سلام".

حاء- حول المبادرة الأفريقية للتعليم من أجل السلم من خلال الحوار بين الأديان والثقافات،

الوثيقة ASSEMBLY/AU/19 (XXIV)ADD.10

23. يدعو الدول الأعضاء، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، والشركاء الأفريقيين والدوليين الملتمزين بتعزيز السلم والأمن الدوليين إلى المشاركة والمساهمة الفعالة في الاجتماع الذي ستنظمه جمهورية بنين حول الحوار بين الأديان والثقافات.

مقرر

بشأن تقرير مجلس السلم والأمن عن أنشطته

ووضع السلم والأمن في أفريقيا،

الوثيقة ASSEMBLY/AU/7 (XXIV)

إنّ المؤتمر:

1. يحيط علماً بتقرير مجلس السلم والأمن عن أنشطته و وضع السلم والأمن في أفريقيا؛
2. يرحب بالخطوات التي مازالت تُتخذ نحو التفعيل الكامل للمنظومة الأفريقية للسلم والأمن. وعلى وجه الخصوص، يشيد بالمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على نجاح عملية "لوانجو" 2014 في بوينت نوار، جمهورية الكونغو، من 19 إلى 29 أكتوبر 2014، وآلية تنسيق القوة الأفريقية الجاهزة لشرق أفريقيا على بلوغها كامل قدرتها التشغيلية كما أكدته عملية "مشاريقي سلام" 2014 في نازاريت، إثيوبيا من 13 إلى 22 نوفمبر 2014. ويطلب من المفوضية والألوية الاحتياطية الإقليمية ذات الصلة والدول الأعضاء اتخاذ كافة الخطوات اللازمة لضمان التفعيل الكامل للقوة الأفريقية الجاهزة بحلول نهاية عام 2015 حسبما تم التخطيط له، بما في ذلك القيام بعملية التدريب الميداني لبرنامج التدريب أمني أفريقيا 2 في جنوب أفريقيا خلال السنة الحالية. يرحب أيضا بالخطوات التي تم اتخاذها لتفعيل القدرة الأفريقية على الاستجابة المباشرة للآزمات، بما في ذلك تمرين مركز القيادة "أوتيليفو أفريقيا" في دار السلام، تنزانيا، من 25 إلى 29 نوفمبر 2014؛
3. يلاحظ بارتياح الخطوات التي اتخذتها المفوضية لمتابعة مقرر المجلس التنفيذي EX.CL/DEC.820(XXV) المعتمد خلال دورته العادية الخامسة والعشرين المنعقدة في ملابو، غينيا الاستوائية من 20 إلى 24 يونيو 2014 بشأن إنشاء آلية الاتحاد الأفريقي لتعاون الشرطة- أفريقيا، لا سيما عقد اجتماعي للجنة المختصة لأفريبول في 2 يوليو

و 2 أكتوبر 2014 في أديس أبابا وكمبالا على التوالي بغية إعداد النظام الأساسي لأفريقيول والنصوص القانونية ذات الصلة الأخرى، إلى جانب تحديد طرق تمويلها. يتطلع إلى استكمال العملية الجارية وتقديم تقرير شامل عن تفعيل أفريقيول إلى المجلس التنفيذي في يونيو 2015؛

4. يلاحظ بقلق شديد أنه على الرغم من التقدم المحرز، لا تزال أفريقيا تواجه تحديات خطيرة في مجالي السلم والأمن تعيق الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتترتب عنها نتائج إنسانية كارثية وتساهم في إعطاء صورة سلبية للقارة. ويشدد على ضرورة مضاعفة الجهود لتحقيق أفريقيا خالية من آفة الأزمات بحلول عام 2020، حسبما اتفق عليه رؤساء الدول والحكومات خلال الاحتفال بالذكرى الخمسين لمنظمة الوحدة الأفريقية/ الاتحاد الأفريقي في مايو 2013. وفي هذا السياق، يكرّر الأهمية البالغة لمنع النزاعات من خلال التنفيذ الصارم لأدوات الاتحاد الأفريقي وبيانات مجلس السلم والأمن ذات الصلة، وأيضا من خلال تولي هذا الجهاز كافة المسؤوليات المنوطة به. ويكرّر أيضا الدور الهام الذي تضطلع به هيئة الحكماء ويشجعها على تكثيف جهودها الرامية إلى منع النزاعات؛

5. أشار إلى أن الفترة من 2015 إلى 2016 سوف تشهد تنظيم عدد كبير من الانتخابات في القارة وأكد على أن هذه الاقتراعات سوف تتيح فرصة هائلة لتعزيز الديمقراطية في البلدان الأعضاء المعنية. ودعا الدول الأعضاء المعنية، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية من أجل منع نشوب النزاع وإدارته وحله وأجهزة الاتحاد الأفريقي ذات الصلة، بما في ذلك مجلس السلم والأمن وهيئة الحكماء، لاتخاذ جميع الخطوات الضرورية لضمان إجراء تلك الانتخابات في جو آمن وفي ظروف العدل والشفافية المطلوبة، تمشيا مع أدوات الاتحاد الأفريقي القانونية، وخاصة الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم، مع الأخذ في الاعتبار أن الديمقراطية وسيادة القانون يعدان شرطين للأمن المستدام والاستقرار والتنمية الاجتماعية الاقتصادية. ويحث الدول الأعضاء التي لم تفعل ذلك أن تسارع إلى توقيع الميثاق والتصديق عليه؛

6. يؤكد من جديد على القلق العميق الذي يساور الاتحاد الأفريقي إزاء الخطر المستمر لكارثة الإرهاب والتطرف العنيف في أفريقيا، الذي تجلى في الهجمات الجبانة والمخزية من قبل المجموعات الإرهابية المختلفة على نطاق القارة، بما في ذلك الشباب، وجيش الرب للمقاومة، بوكو حرام، وتنظيم القاعدة في المغرب العربي، وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، والمرابطون، ومجموعات أنصار الشريعة. ويؤكد مرة أخرى على الحاجة إلى تجديد الجهود الأفريقية والدولية من أجل التصدي إلى الوضع السائد، وفي هذا الصدد، يحث الدول الأعضاء، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/ الآليات الإقليمية والمفوضية إلى اتخاذ جميع الخطوات الضرورية للتنفيذ الفعال لجميع أحكام البيان الذي اعتمده الاجتماع الـ 469 لمجلس السلم والأمن المنعقد على مستوى القمة، في نيروبي، كينيا، في 2 سبتمبر 2014. ويعرب عن دعمه التام لجهود البلدان الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد وبنين، وخاصة إنشاء فريق العمل المشترك المتعدد الأطراف، محاربة مجموعة بوكو حرام الإرهابية، ويشجع المفوضية لمواصلة تقديم الدعم إلى تلك الجهود، تمشيا مع بيان مجلس السلم والأمن ذي الصلة، ويدعو المجتمع الدولي إلى تقديم كل المساعدة المطلوبة. ويرحب بعقد المفوضية لندوة حول ضحايا الأعمال الإرهابية، في الجزائر من 27 إلى 28 أكتوبر 2014، ويحث على التنفيذ التام للتوصيات المقدمة في تلك المناسبة، ويتطلع إلى تلقي إحاطات منتظمة في هذا الصدد؛

7. يعرب عن ارتياحه للتقدم الذي ما زال يُحرز في مجال تعزيز السلم وإعادة الإعمار ما بعد النزاعات في جزر القمر ومدغشقر مع مواصلة عملية المصالحة في كوت ديفوار و غينيا بيساو. يناشد جميع الأطراف الفاعلة المعنية لمواصلة الجهود التي تم الشروع فيها، ويدعو إلى التعبئة المتواصلة للدعم الأفريقي والدولي اللازم لصالح هذه البلدان، بما في ذلك في إطار مبادرة التضامن الأفريقي؛

8. **يوكد مجددا** تضامن أفريقيا مع دول غرب أفريقيا المتضررة من وباء إيبولا (غينيا وليبيريا وسيراليون)، ويرحب بنشر المفوضية لمبادرة الاتحاد الأفريقي لدعم مكافحة انتشار وباء إيبولا في غرب أفريقيا وفقا لتكليف مجلس السلم والأمن، ويدعو إلى مواصلة التعبئة الأفريقية والدولية للقضاء على أزمة إيبولا. ويؤكد على ضرورة بذل المزيد من الجهود من أجل إحلال السلام وإعادة الإعمار ما بعد النزاعات في البلدان الثلاثة؛

9. **يعرب عن ارتياحه** لاستكمال مرحلة الانتقال في تونس مع تنظيم الانتخابات الرئاسية في نوفمبر وديسمبر 2014. يهنئ جميع الأطراف الاجتماعية والاقتصادية التونسية على وعيها والجهود المتواصلة التي بذلتها، والتي سمحت بتحقيق الانتقال في ظل التوافق والهدوء، ويبرز الطابع المثالي للتجربة التونسية. ويوجه نداء إلى المجتمع الدولي ليقدم لتونس الدعم الاقتصادي والمالي الضروري لتعزيز الديمقراطية؛

10. **يعرب عن ارتياحه** للتطور الإيجابي للوضع في بوركينا فاسو، ويؤكد مجددا على التزام الاتحاد الأفريقي بمرافقة سلطات الانتقال في جهودها الرامية إلى استكمال مرحلة الانتقال، مع تنظيم الانتخابات الرئاسية والتشريعية المقررة في أكتوبر 2014. يوجه نداء إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي بكامله، لتقديم الدعم الضروري في هذا الشأن. ويلاحظ بارتياح إنشاء المجموعة الدولية لدعم ومرافقة مرحلة الانتقال في بوركينا فاسو، بالإشراف المشترك للاتحاد الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة، ونتائج اجتماعه الافتتاحي المنعقد في واجادوجو، في 13 يناير 2015؛

11. **يناشد حكومة مالي** والجماعات المسلحة في الشمال إبرام اتفاق سلام شامل بسرعة في إطار الاحترام الصارم لوحدة مالي وسلامته الترابية، وكذلك الطابع العلماني لدولة مالي،

وينتظر باهتمام استئناف المحادثات بين الأطراف المالية، في فبراير 2015، في إطار عملية الجزائر. يؤكد مجددا الدعم الكامل للاتحاد الأفريقي للوساطة التي تقوم بها الجزائر، كقائدة، بمشاركة بلدان المنطقة، والاتحاد الأفريقي، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون الإسلامي؛

12. يعرب عن دعمه الكامل لنتائج الاجتماع الوزاري للدول الأفريقية المساهمة بقوات في

بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي حول تعزيز

قدرات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، المنعقد

في نيامي، في النيجر، في 5 نوفمبر 2014، و يطلب من المفوضية تسريع المشاورات

مع الأمم المتحدة بشأن متابعة هذه الاستنتاجات، بما في ذلك إنشاء قوة تدخل على

نموذج لواء التدخل لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو

الديمقراطية، وفقا لما تم الاتفاق عليه من قبل الإقليم، إبان قمة الدول المشاركة في

مسار نواكشوط حول تعزيز التعاون الأمني وتفعيل منظومة السلم والامن الأفريقية في

منطقة الساحل، والتي عقدت في العاصمة الموريتانية في 18 ديسمبر 2014؛

13. يؤكد من جديد دعمه لمسار نواكشوط حول تعزيز التعاون الأمني وتفعيل منظومة السلم

والأمن الأفريقية في منطقة الساحل والصحراء، ويرحب بعقد قمة الدول الأعضاء في

مسار نواكشوط، في 18 ديسمبر 2014، ويشجع الدول المعنية والمفوضية، بدعم من

الشركاء الدوليين، على التنفيذ الفعلي للإعلان المعتمد في تلك المناسبة. بالإضافة إلى

ذلك، يرحب باعتماد مجلس السلم والأمن في 11 أغسطس عام 2014، استراتيجية

الاتحاد الأفريقي لمنطقة الساحل، ويدعو دول المنطقة والمفوضية، بدعم من الشركاء

الدوليين، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة،

للعمل من أجل تنفيذها على نحو فعال.

14. يرحب بالتقدم الذى يستمر إحرازه في الصومال، ويحث أصحاب المصلحة الصومالية على الاستمرار في هذا المسار والعمل على إظهار الوحدة الضرورية والعمل من أجل الإسراع في تنفيذ رؤية 2016 والاستجابة لتطلعات شعبهم إلى السلام والأمن والاستقرار. يشيد ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والبلدان المساهمة بقوات من الجيش والشرطة، على التزامها والتضحيات التي قدمتها، ويؤكد من جديد تقدير الاتحاد الأفريقي لأولئك الشركاء على تمديد الدعم للبعثة. يناشد من أجل تقديم المساعدة المالية والاقتصادية والإنسانية الكافية إلى الصومال، وكذلك تعزيز الدعم لبناء قوات أمن ودفاع تكون قادرة وفعالة؛

15. يجدد تأكيد دعم الاتحاد الأفريقي لمسار تنفيذ الاتفاق الإطاري من أجل السلم، والأمن والتعاون في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. ويدعو كل الأطراف ذات الصلة إلى مضاعفة الجهد في هذا الصدد. ويشدد المؤتمر على الأهمية القصوى التي يكتسبها تحييد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، والمجموعات المسلحة الأخرى الناشطة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، طبقاً للقرارات ذات الصلة التي اتخذها مجلس الأمن للأمم المتحدة بالإضافة إلى المقررات التي اتخذها المؤتمر الدولي الخاص بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والاتحاد الإفريقي. وأذ سجل المؤتمر، مع بالغ الأسف، رفض القوات الديمقراطية لتحرير رواندا نزع سلاحها على أساس طوعي قبل نهاية أجل 2 يناير 2015 الذي حددته بلدان المنطقة، فإنه يطلب من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تنفذ فوراً المهمة الموكلة إليها بموجب القرارين 2098 (2013) و 2147 (2014) القاضيين بتحييد هذه المجموعة المسلحة. ويحث المؤتمر سائر الأطراف ذات الصلة على تعجيل تنفيذ إعلانات نيروبي الصادرة

في ديسمبر 2013 والتي مثلت نهاية الحوار بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة 23 آذار/مارس. ويؤكد على ضرورة بذل مزيد من الجهود الدؤوبة من أجل تجسيم فعلي للجوانب الاجتماعية والاقتصادية لهذا الاتفاق الإطاري،

16. ويعرب عن بالغ تقديره لبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، والبلدان المشاركة بالجيش ورجال الشرطة للعمل الممتاز المنجز في جمهورية أفريقيا الوسطى، وكذلك بالنسبة للدول الأعضاء والشركاء الدوليين الذين قدموا دعماً لوجستياً وفنياً ومالياً لهذه البعثة، ويعرب عن ارتياحه للتحول الناجح لبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، منذ 15 سبتمبر 2014، إلى عملية تابعة للأمم المتحدة أي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويحث المؤتمر الأطراف ذات الصلة من أفريقيا الوسطى على الالتزام بعزم لصالح استكمال مسار المصالحة الوطنية وانتهاء الفترة الانتقالية بنجاح في الآجال الجديد المتفق بشأنها، ويندد بكل صرامة بأعمال العنف التي اقترفتها المجموعات المسلحة، ويطالب باحترام صارم لاتفاق وقف الأنشطة القتالية المبرم خلال منتدى المصالحة الوطنية ببرازافيل خلال الفترة 21 - 23 يوليو 2014. ويجدد التأكيد على تقديره للوساطة الدولية، والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والشركاء الدوليين ذوي الصلة لالتزامهم المستمر. ويوجه نداءً من أجل حشد دعم متزايد يكون إنسانياً ومالياً واقتصادياً في آن واحد ولصالح جمهورية وسط أفريقيا.

17. ويشدد على ضرورة تجديد الجهود لتخطي الطريق المسدود التي وقع فيها المسار السلمي بين إريتريا وأثيوبيا، ويشجع، في هذا الصدد، المفوضية ومجلس السلم والأمن على اتخاذ مبادرات ملائمة تسير في اتجاه الأحكام القانونية ذات الصلة الواردة في بروتوكول مجلس السلم والأمن. ويشجع أيضاً المفوضية ومجلس السلم والأمن على

الاستمرار في دعم المسار الرامي إلى تطبيع العلاقات بين جيبوتي وإريتريا والنهوض بمبدأ حسن الجوار بين هذين البلدين. ويجدد المؤتمر التأكيد على دعمه للمقاربة الإقليمية المسؤولة المقترحة للتصدي للتحديات المطروحة في مجال السلم والأمن والتنمية في القرن الأفريقي، وفي نفس المسار الذي توخاه في قراراته السابقة بخصوص هذه القضية.

18. **يجدد دعم الاتحاد الأفريقي** لمبادرة الحوار الوطني في السودان الهادفة إلى معالجة التحديات المتعددة الجوانب التي تواجه البلاد، بشكل شمولي وشامل للجميع، ويدعو، في هذا الصدد، كافة أصحاب المصلحة السودانيين لإظهار الإرادة السياسية والالتزام المطلوبين. ويؤكد مجددا دعمه الكامل لفريق الاتحاد الأفريقي رفيع المستوى للتنفيذ، ويشيد بأعضائه على جهودهم الدؤوبة والالتزام، ويحث أصحاب المصلحة السودانيين على التعاون الكامل مع الفريق. ويدعو المجتمع الدولي لتقديم الدعم اللازم، بما في ذلك عبر توفير المساعدة الاقتصادية والمالية وتخفيف عبء الديون، للمساعدة على استقرار اقتصاد البلاد.

19. **يعرب عن قلقه العميق** إزاء الوضع السائد في جنوب السودان، والتميز بالصراع المتواصل والوضع الإنساني الكارثي. ويدعو مرة أخرى الأطراف لإظهار الالتزام الضروري لإنهاء اراقة الدماء في بلادهم والاستجابة لتطلعات شعبهم. ويؤكد مجددا تقدير الاتحاد الأفريقي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيجاد) على جهودها الدؤوبة والتزامها بالبحث عن حل دائم للنزاع، ويرحب بإنشاء مجلس السلم والأمن للجنة الاتحاد الأفريقي المخصصة رفيعة المستوى ويشجعها على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتعزيز الوساطة التي تقودها الإيجاد. ويعرب عن تصميمه على دعم التدابير المنصوص عليها في قمة الإيجاد المنعقدة يوم 7 نوفمبر 2014 ويطلب من مجلس

السلم والأمن اتخاذ إجراءات المتابعة الضرورية. ويتطلع إلى بحث مجلس السلم والأمن في الوقت المناسب، لتقرير لجنة الاتحاد الأفريقي للتحقيق التي شكّلت للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة أثناء النزاع في جنوب السودان وتقديم توصيات بشأن أفضل السبل لتعزيز المساءلة، والتعافي والمصالحة؛

20. يشجّع السودان وجنوب السودان على تسريع جهودهما في التنفيذ الكامل لاتفاقية التعاون لسيتمبر 2012. ويدعو البلدين لاتخاذ الخطوات اللازمة لمعالجة قضية منطقة أبيي، من خلال التنفيذ الفعال للترتيبات المؤقتة وتجديد الجهود لحل قضية الوضع النهائي للمنطقة على حد سواء، ويثني على قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي على مساهمتها الثمينة في تحقيق الاستقرار في منطقة أبيي. ويدعو أيضا المجتمع الدولي لتقديم الدعم اللازم للنهج المشترك المتفق عليه بين البلدين لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية. ويشيد بفريق الاتحاد الأفريقي رفيع المستوى للتنفيذ على جهوده الدؤوبة، ويشجعه على مواصلة تقديم دعمه للسودان وجنوب السودان؛

21. يعرب مرة أخرى عن قلق الاتحاد الأفريقي الشديد من الوضع السائد في ليبيا وعواقبه البعيدة المدى على البلد وعلى السلم والأمن والاستقرار. يدين بشدة كافة أعمال العنف في ليبيا ويكرّر اقتناع المفوضية بأنه لا يوجد حل عسكري للأزمة الحالية. ويدعو أصحاب المصلحة الليبيين إلى جعل مصلحة بلدهم فوق الاعتبارات الحزبية الضيقة والعمل نحو القضاء على العنف والشروع بصورة جدية في عملية مصالحة وطنية فعلية. يعرب عن دعمه الكامل للجهود الحالية بقيادة الأمم المتحدة ويرحب بنتائج الجولة الأولى من الجهود الثابتة التي تبذلها بلدان المنطقة، من خلال اللجنة الوزارية لجبران ليبيا، بتنسيق عام من الجزائر وليبيا؛ ويشجّع مشاركتهم المتواصلة وفي هذا الصدد، يتطلع إلى عقد مؤتمر المصالحة التي تخطط له الجزائر في أقرب وقت ممكن؛

22. يؤكد مجددا على نداءات الأمم المتحدة المتكررة الموجهة للأطراف في النزاع في الصحراء الغربية، بمواصلة المفاوضات غير المشروطة بحسن نية، من أجل التوصل إلى حل عادل ودائم ومقبول سياسيا من الطرفين، يؤدي إلى تحقيق مصير الشعب الصحراوي في سياق الترتيبات الموافقة لمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة والشرعية الدولية. وفي هذا الصدد، يعرب عن دعمه الكامل لجهود لمبعوث الشخصي للأمم المتحدة. يرحب بالخطوات التي اتخذتها رئيسة المفوضية لمتابعة مقررات المجلس التنفيذي ذات الصلة، بما في ذلك تعيين المبعوث الخاص والمشاورات التي أجراها مع الشركاء الدوليين ذوي الصلة، ويطلب منها مواصلة جهودها لا سيما من خلال التفاعل المستمر مع الأمم المتحدة وأهم أصحاب المصلحة الدوليين، بغية تعبئة الدعم الضروري للجهود التي تقودها الأمم المتحدة؛

23. يرحب بإعلان الأمين العام للأمم المتحدة في نوفمبر 2014 بشأن إنشاء فريق رفيع المستوى لاستعراض عمليات السلم للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يطلب من المفوضية إعداد موقف موحد حول المسألة المعروضة أمامها ليتم اعتماده من قبل مجلس السلم والأمن قبل المناقشات المقرر إجراؤها داخل أجهزة الأمم المتحدة المختصة، مع الأخذ في الاعتبار الحاجة إلى مزيد من تعزيز شراكة مبتكرة وتطلعية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتعزيز السلم والأمن والاستقرار في أفريقيا. ويتطلع إلى التفاعل بين الاتحاد الأفريقي والفريق المقرر إجراؤه في أديس أبابا من 9 إلى 13 فبراير 2015، ويطلب من رئيسة المفوضية تقديم إحاطة حول هذه المسألة في يونيو 2015؛

24. يذكر مجددا بالحاجة الملحة إلى تعبئة المزيد من الموارد في القارة بحجم التحديات الواجب التصدي لها من أجل المساعدة في تمويل أجندة السلم والأمن للاتحاد الأفريقي.

ويؤكد أنّ ملكية وقيادة جهود السلام التي تتطلّع إليها القارة وشعوبها بصورة شرعية لن تتحققا ما لم يتحمّل الشركاء الدوليون الجزء الأكبر من العبء المالي المترتب على ذلك؛

25. يندد بشدة بالهجمات الإرهابية المسلحة على مقر الرئاسة في جامبيا في 30 ديسمبر 2014 ويؤكد مجددا رفضه لجميع أشكال المحاولات العنيفة للوصول إلى الحكم من خلال وسائل غير دستورية أو اللجوء إلى القوة؛ ويعرب عن تضامنه مع حكومة وشعب جامبيا؛

26. يندد بشدة بالهجوم الذي شنته في 30 ديسمبر 2014 عناصر مسلحة في بوروندي بغية زعزعة السلم والأمن في العملية الانتخابية ويستحضر بيان الاتحاد الأفريقي حول بوروندي المؤيد لتنظيم الانتخابات القادمة بطريقة حرة وشفافة؛

27. يقرر تسمية مبنى السلم والأمن الجديد باسم مواليمو جوليوس نيريري .

مقرر

بشأن تقرير اللجنة الرفيعة المستوى

عن الأجندة الإنمائية لما بعد 2015،

الوثيقة (ASSEMBLY/AU/13(XXIV))

إن المؤتمر:

1. يحيط علماً بتقرير اللجنة الرفيعة المستوى عن أجندة التنمية لما بعد 2015؛
2. يشيد برؤساء الدول والحكومات في اللجنة الرفيعة المستوى على التزامهم وتفانيهم وقيادتهم في تسهيل أنشطة الأدلة المولدة، والدعوة، والتفاوض والتعبئة وإيضاح مدخلات أفريقيا في أجندة التنمية لما بعد 2015؛
3. يعترف بأن مفاوضات المجتمع العالمي قد دخلت مرحلة حرجة وأن المشاركة الاستراتيجية المستمرة فيها ضرورية لتسهيل تطور أجندة التنمية لما بعد 2015 والتي تتطابق مع أهداف التنمية في أفريقيا؛
4. يدعم قرار استخدام اقتراح فريق العمل المفتوح بشأن الأهداف الإنمائية المستدامة أساساً رئيسياً للمفاوضات كما أنه يتضمن العناصر الأساسية لأولويات الموقف الأفريقي الموحد ويجب ألا يعاد فتح باب المناقشة حوله من جديد؛
5. يجيز اختصاصات وتشكيل مجموعة التفاوض الأفريقية وحول أجندة التنمية لما بعد 2015 التي يجب أن تكون هيئة التفاوض الوحيدة التي تعمل باسم القارة؛
6. يؤكد من جديد أن يظل الموقف الأفريقي الموحد وثيقة التفاوض الوحيدة لأفريقيا، ويدعو جميع الدول الأفريقية الأعضاء إلى الالتزام بأحكامها خلال جميع المفاوضات حول أجندة التنمية لما بعد 2015؛

7. **يطلب** من اللجنة الرفيعة المستوى ضمان مشاركة أفريقيا في المؤتمر الدولي الثالث حول تمويل التنمية المقرر عقده في أديس أبابا، إثيوبيا في يوليو 2015، وفقا لنتائج مؤتمر الوزراء الأفريقيين للمالية والتخطيط، والتنمية الاقتصادية (اللجنة الفنية المخصصة)، ويدعو جميع الدول الأعضاء إلى المشاركة فيه على أعلى مستوى قدر الإمكان لضمان إسماع صوت أفريقيا؛

8. **يوكد من جديد** دعمه الكامل لجمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية ويشيد بهذا البلد الشقيق للتحضيرات الجارية من أجل الاستضافة الناجحة للمؤتمر الدولي الثالث حول تمويل التنمية في أفريقيا للمرة الأولى؛

9. **يوصي** بعقد الدورة الخاصة للجنة الرفيعة المستوى خلال القمة المقبلة للتقييم وتقديم التوجيه الاستراتيجي لتعميق القيادة السياسية وإشراك أصحاب المصلحة في أفريقيا بغية ضمان كل من تمويل التنمية، وإبراز نتائج أجندة التنمية لما بعد 2015 أولويات أفريقيا؛

10. **يطلب** من اللجنة الرفيعة المستوى تقديم تقرير إلى مؤتمر يونيو 2015 عن التقدم المحرز في المفاوضات.

مقرر

بشأن التقرير عن المصادر البديلة لتمويل الاتحاد الأفريقي،

الوثيقة ASSEMBLY/AU/6(XXIV)

إن المؤتمر:

1. يحيط علما بالتقرير ويعرب عن تقديره للجهود التي يبذلها مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية وفريق العمل الوزاري التابع لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية والمفوضية، بالتعاون الوثيق مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، من أجل تنفيذ المقررات ذات الصلة للمؤتمر بشأن هذه المسألة. وفي هذا الصدد، يوافق على الحاجة الملحة إلى إيجاد حل لهذه المشكلة طويلة الأمد خلال القمة الحالية؛
2. يؤكد الحاجة الشديدة إلى ضمان استقلال الاتحاد الأفريقي من الناحية المالية.
3. يحث جميع الدول الأعضاء التي لم تدفع مساهماتها ومتأخراتها إلى المفوضية، على القيام بذلك في أسرع وقت ممكن؛
4. يوصي المؤتمر بإعادة تأكيد مبدأ المصادر البديلة لتمويل الاتحاد من قبل الدول الأعضاء، شريطة منح الدول الأعضاء المرونة في تنفيذها وفقا لمتطلباتها وقوانينها ولوائحها الوطنية وأحكامها الدستورية، حسبما يكون ذلك مناسباً؛
5. يطلب من اللجنة الوزارية المختصة المعنية بجدول تقدير الأنصبة مواصلة مشاوراتها بطريقة مفتوحة، بهدف اقتراح طرق تنفيذ المصادر البديلة لتمويل الاتحاد من قبل الدول الأعضاء مع التركيز بشكل خاص على ما يلي:

- 1) تحديد جدول مناسب لتقدير الأنصبة من المساهمات؛ لتمكين الاتحاد الأفريقي من ملكية ميزانيته، وفقاً للمبادئ التالية:

أ) أن تمول الدول الأعضاء 100% من الميزانية التشغيلية؛

ب) أن تمول الدول الأعضاء 75% من الميزانية البرنامجية؛

ج) أن تمول الدول الأعضاء 25% من ميزانية عمليات دعم السلام؛

2) اقتراح سلة غير شاملة وغير ملزمة من الخيارات، على الأصعدة الوطنية والإقليمية والقارية، على أساس تقارير فخامة الرئيس أولوسيجون أوباسانجو وفريق العمل الوزاري التابع لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية تقوم الدول الأعضاء باختيار واحد من بينها بهدف تنفيذ المصادر البديلة لتمويل الاتحاد الأفريقي، علما أن الدول الأعضاء تحتفظ بحقوقها السيادية في إضافة خيارات/تدابير جديدة حسبما تراه مناسبا

3) إنشاء آلية مساهلة لضمان الإدارة المالية السليمة والفعالة والكفاء لميزانية الاتحاد.

6. يطلب من المفوضية تقديم كافة المساعدات والموارد اللازمة لتسهيل المناقشات بشأن ما ورد أعلاه؛

7. يطلب من اللجنة الوزارية المختصة لجدول تقدير الأنصبة تقديم تقريرها عن هذه المسألة إلي قمة يونيو 2015.¹

¹ تحفظات الجمهورية التونسية على الفقرة 7

مقرر

بشأن موعد ومكان انعقاد الدورة العادية الخامسة والعشرين

لمؤتمر الاتحاد الأفريقي في يونيو 2015

إن المؤتمر:

1. يحيط علماً بإبلاغ تشاد عن سحب عرضها استضافة الدورة العادية الخامسة والعشرين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي في يونيو 2015 ؛
2. يرحب بعرض جمهورية جنوب أفريقيا استضافة الدورة العادية الخامسة والعشرين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي في يونيو 2015 ، ويعرب لها عن بالغ تقديره ؛
3. يقبل عرض جمهورية جنوب أفريقيا استضافة الدورة العادية الخامسة والعشرين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي في يونيو 2015 المقرر عقده على النحو التالي:
 - 1) الدورة العادية الثلاثون للجنة الممثلين الدائمين: 8 - 9 يونيو 2015؛
 - 2) الدورة العادية السابعة والعشرون للمجلس التنفيذي: 11 - 12 يونيو 2015؛
 - 3) الدورة العادية الخامسة والعشرون للمؤتمر: 14 - 15 يونيو 2015؛
- 4) يطلب من المفوضية، بالتشاور الوثيق مع جمهورية جنوب أفريقيا، اتخاذ جميع الترتيبات اللازمة لعقد هذه الدورة وإبلاغ الدول الأعضاء بذلك في أسرع وقت ممكن.

مقرر

بشأن تقرير لجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه النيباد،

الوثيقة ASSEMBLY/AU/10 (XXIV)

إن المؤتمر:

1. يحيط علما مع التقدير بتقرير رئيس لجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه النيباد، فخامة مكي سال، رئيس جمهورية السنغال.
2. يجيز نتائج الدورة الثانية والثلاثين للجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه النيباد.
3. يؤكد من جديد على أن النيباد تمثل الملكية الشاملة لبرامج التنمية في أفريقيا التي تحظى بالاعتراف الدولي وتعمل كنموذج متين للتنفيذ في مواجهة التحديات المتعددة الأبعاد لأفريقيا.
4. يقدر ويجيز تقرير الأداء القائم على النتائج لووكالة التخطيط والتنسيق للنيباد للفترة من يناير إلى ديسمبر 2014 عن وضع برامج النيباد التي يجري تنفيذها من أجل تحقيق أثر متكامل وشامل في سياق تعزيز التكامل الإقليمي. ويشجع استمرار تبادل الدروس والخبرات بشأن تنفيذ النيباد فيما بين وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد، والمكاتب الوطنية للنيباد، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، والشركاء تحت إشراف منبر هياكل التنسيق ونقاط الاتصال للنيباد.
5. يحيط علما بوجه خاص بوضع إستراتيجية وخارطة طريق ملابو لتنفيذ البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية لترجمة رؤية وأهداف 2025 لتسريع النمو والتحول الزراعي لأفريقيا إلى نتائج وأثار ملموسة استجابة لإعلان مؤتمر الاتحاد (XXIII) ASSEMBLY/AU/1 الصادر في يونيو 2014. ويطلب من وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد وضع برنامج عمل متماسك لتفعيل استراتيجية وخارطة طريق التنفيذ ورصد أداء التنفيذ استنادا إلى إطار نتائج البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية، مع التركيز على تعزيز دعم صغار المزارعين

والنساء والشباب، وتعزيز سلاسل القيمة الزراعية الشاملة، ومنح الأفضلية للأسواق الإقليمية وتعزيز إدارة الموارد الطبيعية

6. يدعو وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد إلى إيلاء مزيد من الاهتمام للتحول الاقتصادي والهيكلية في أفريقيا بجمع المعلومات وتوسيع مجال الدعم الفني المقدم للدول الأعضاء حتى تعد مخططات قوية وقدرات تحليلية مستندة إلى الأدلة داخل المؤسسات الأفريقية بهدف تعزيز إدماج سائر الفئات والنمو الاقتصادي.

7. يستحضر مقرر المؤتمر (ASSEMBLY/AU/DEC.540 (XXIII)) ويرحب بإنشاء صندوق تغيير المناخ للنيباد كآلية مبتكرة لتعزيز العمل الرامي إلى دعم الدول الأعضاء في بناء مقومات المناعة والقدرة على التكيف مع تغير المناخ. ويطلب من وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد أيضا حشد موارد إضافية جديدة بهدف تحويل الصندوق القائم حاليا إلى صندوق مجمع متعدد الشركاء.

8. يحيط علما بمقرر المؤتمر (ASSEMBLY/AU/2(XXIII)) الذي جدد تأكيد دعم إعلان أوجا حول الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية في أفريقيا، ويرحب أيضا بالاجتماع الذي عقده وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد حول المرأة في منهاج الأعمال التجارية الزراعية لدوربان، جنوب أفريقيا في أكتوبر 2014، ويحث وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد على دعم جهود النقاسم المستمر للخبرات وبناء القدرات الخاصة بسيدات الأعمال الأفريقيات في المجال الزراعي.

9. في إطار تنفيذ استراتيجية العلوم والتكنولوجيا والابتكار من أجل أفريقيا: 2014 - 2024 ، يشيد بالجهود البرنامجية لوكالة التخطيط والتنسيق للنيباد الرامية إلى زيادة الدعم الفني للبحوث في المجال الصحي كأداة للتصدي للتحديات التي تواجه القارة في المجال الصحي وترجمة الالتزامات السياسية لقادة أفريقيا إلى نهج للتحويل للتوفير الفعال للرعاية الصحية.

10. في هذا الصدد، يطلب وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد القيام، بالتعاون مع الأكاديمية الأفريقية للعلوم، بإنشاء وتفعيل التحالف للإسراع بالتميز في العلوم في أفريقيا كمنهج لتحفيز الابتكارات

في المجال الصحي لتحسين ظروف عيش المجموعات التي تتعرض للتهميش والوصم. ويوجه نداء إلى الدول الأعضاء والشركاء الإقليميين والدوليين بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة لدعم هذا التحالف بهدف تعزيز البحوث والابتكار في المجال الصحي في أفريقيا.

11. يسجل مساهمات وكالة التخطيط والتنسيق لنيباد في مكافحة فيروس مرض الإيبولا بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، ويكلف وكالة التخطيط والتنسيق لنيباد بدعم التعجيل بتقييم خيارات العلاج الواعدة واللقاحات المرشحة لمكافحة فيروس مرض الإيبولا بالاعتماد على مبادرة التنسيق النظامي للأدوية في أفريقيا باعتبارها منهاجا لتشكيل فرق العمل للخبراء الإقليميين للتجارب السريرية باستخدام لقاحات الإيبولا وغيرها من العلاجات لإيجاد سبل زيادة القدرة على الإشراف التنظيمي لتغطية التهديدات الحالية والمستقبلية للصحة العامة.

12. يشيد بالجهود التي تبذلها المجموعات الاقتصادية الإقليمية، ووكالة التخطيط والتنسيق لنيباد، مفوضية الاتحاد الأفريقي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والمؤسسة الأفريقية لبناء القدرات في إطار البرنامج المتعدد الوكالات لتنمية القدرات الخاصة بالمجموعات الإقليمية الاقتصادية للاتحاد الأفريقي بهدف تعزيز التنسيق والتلاحم عند دعم القدرات القائمة على النتائج الخاصة بالمجموعات الاقتصادية الإقليمية من أجل التعجيل بالتكامل الإقليمي في أفريقيا.

13. يرحب ويجيز على خطة تنفيذ تنمية قدرات المجموعات الاقتصادية الإقليمية : 2015 - 2025 بالاعتماد على الإطار الاستراتيجي لتنمية القدرات لنيباد انطلاقا من تحديد وتقييم الاحتياجات والقدرات داخل المجموعات الاقتصادية الثماني للاتحاد الأفريقي. ويجدد التأكيد على أهمية الموازنة بين خطة التنفيذ والخطط الاستراتيجية المتوسطة الأجل للمجموعات الاقتصادية الإقليمية، وأجندة 2063 والموقف الأفريقي الموحد من أجندة التنمية لما بعد 2015. تكلف وكالة التخطيط والتنسيق لنيباد، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية الاقتصادية بهدف تعزيز خطة التنفيذ بهدف تحقيق الفعالية المؤسسية للمجموعات الاقتصادية الإقليمية والتعجيل بتنفيذ البرامج والمشاريع الإقليمية على نحو متنسق.

14. **يلاحظ بارتياح** التقدم الكبير المحرز في تنفيذ أجندة داكار للعمل والمبادرة الرئاسية لمناصرة البنية التحتية ويحيط علما بالتقرير الذي قدمه فخامة الرئيس جاكوب زوما ، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا ورئيس اللجنة الفرعية الرفيعة المستوى للمبادرة الرئاسية لمناصرة البنية التحتية للجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه النيباد، بما في ذلك النتائج الرئيسية للاجتماعات الوزارية والفنية للمبادرة الرئاسية لمناصرة البنية التحتية التي استضافتها حكومة جنوب أفريقيا في بريتوريا في يناير 2015.

15. في سياق المبادرة الرئاسية لمناصرة البنية التحتية، **يسلط الضوء** على الاستكمال الناجح لمشروع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الإقليمي لجماعة شرق أفريقيا والشروع في بناء الحلقة المفقودة للطريق السريع العابر للصحراء في نوفمبر 2014. **يوافق** على إدراج مشاريع جديدة للطاقة العالية الأثر في سياق حقبة المبادرة الرئاسية لمناصرة البنية التحتية ويعتمد عملية تصنيع مواد السكك الحديدية التي تقودها جمهورية جنوب أفريقيا دعما للتوجه العميق نحو التصنيع، وميناء لامو، جنوب السودان، و ممر النقل الإثيوبي الذي يناصره فخامة السيد أهورو كينياتا، رئيس جمهورية كينيا.

16. **يقر** بالمثل، بالتقدم المحرز في نطاق أفريقيا الذكية لمناصرة فخامة السيد بول كيجامي، رئيس جمهورية رواندا في إطار المبادرة الرئاسية لمناصرة البنية التحتية ويرحب بمبادرة الشبكة الأفريقية الواحدة الرامية إلى تخفيض نفقات الاتصالات الإلكترونية داخل الأقاليم وعلى نطاق القارة في نهاية المطاف. **وفي هذا الصدد**، يوصي الدول الأعضاء باعتماد هذه المبادرة وتنفيذها تعزيزا للتكامل الاجتماعي والاقتصادي لأفريقيا.

17. **يشيد** بشدة بفخامة السيد جاكوب زوما، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا والقادة المناصرين على التزامهم الثابت بتعزيز مشاريع المبادرة الرئاسية لمناصرة البنية التحتية وكذلك وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد، ومفوضية الاتحاد الأفريقي والبنك الأفريقي للتنمية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمجموعات الاقتصادية الإقليمية لدعمها الفني للمبادرة

18. **يجيز** في سياق أجندة داكار للعمل استراتيجية التعجيل بتنفيذ البرنامج الأفريقي لتطوير البنية التحتية وآلية تنفيذ خدمات البرنامج الأفريقي لتطوير البنية التحتية الذي وضعته وكالة

التخطيط والتنسيق للنيباد ومفوضية الاتحاد الأفريقي بالاشتراك مع البنك الأفريقي للتنمية واللجنة الاقتصادية الأفريقية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية لتنفيذ أجندة داكار للعمل، والتركيز على الاعداد المبكر لمشروع البنية التحتية وزيادة قابلية التمويل المصرفي لخطة العمل ذات الأولوية لبرنامج تطوير البنية التحتية: مشاريع 2020 . **يحيط علما** كذلك، بمهارات البنية التحتية من أجل مبادرة التنمية بغية تعزيز قدرات المجموعات الاقتصادية الإقليمية والوكالات ذات الصلة لتنفيذ مشاريع برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا .

19. **يذكر** بمقرر المؤتمر (XXIII) ASSEMBLY/AU/DEC.540 الذي تم بموجبه تصديق نتائج دراسة النيباد واللجنة الاقتصادية لأفريقيا حول تعبئة الموارد المحلية والنتائج ذات الصلة بتمويل قمة داكار. **يطلب** من وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات ذات الصلة، وضع إطار إقليمي مشترك لتنسيق السياسات والقوانين واللوائح لتعزيز تمويل القطاع الخاص لاسيما المشاريع الـ 16 لبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا التي تم تحديدها، و**يكلف** وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد بتقديم الإطار المقترح إلى رئيس لجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه النيباد بحلول يناير 2016 للبحث .

20. **يرحب** باستكمال رؤية الطاقة لأفريقيا: من الرؤية إلى العمل مع خطة التنفيذ من قبل وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا وحكومة نيجيريا من خلال مبادرة الولايات المتحدة الأمريكية لإضاءة أفريقيا، باعتبارها وسيلة قارية للمضي قدما نحو موقع أفريقي متقدم في زيادة فرص الوصول إلى مصادر الطاقة النظيفة والموثوق بها والميسورة التكلفة، وتعزيز أثر الطاقة على الصعيدين الوطني والإقليمي، على أساس برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا والبرلمان الأفريقي. **يحث** وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد على حشد الدعم السياسي وقابلية المشاريع للتمويل المصرفي ، الإقبال المالي والتنفيذ الشامل للمشاريع ذات الأولوية لرؤية لإضاءة أفريقيا .

21. **يذكر أيضا** بالمقرر (XXIII) ASSEMBLY/AU/DEC.540 الذي تمت بموجبه المصادقة على إنشاء منبر الشراكة الأفريقية العالمية كمظلة جديدة، و**يلاحظ بشكل خاص** المسيرة من

خلال الدعوات الرسمية الموجهة إلى رؤساء دول وحكومات البلدان والشركاء المحتملين نحو إنشاء منبر الشراكة الأفريقية العالمية، تحت إشراف فخامة السيد مكي سال رئيس جمهورية السنغال، ورئيس لجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه النيباد من أجل المضي قدما بالمنبر وانطلاقه.

22. **يعرب عن تقديره** للاستجابة المتزايدة والفعالة من البلدان الشريكة لمنبر الشراكة الأفريقية العالمية، والجهود المشتركة لعقد الجلسة العامة الأولى للمنبر خلال 2015. **ويطلب** من وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد التشاور مع لجنة توجيه النيباد، وإعداد موقف موحد من التوعية الأفريقية بشأن عام 2015 في سياق منبر الشراكة الأفريقية العالمية، على أساس شراكة أقوى مع ألمانيا وتركيا اللتين ترأسان حالياً مجموعة الدول الصناعية السبع ومجموعة الـ20، على التوالي.

23. **يشيد في هذا الصدد**، بحكومات السنغال وموريتانيا وجنوب أفريقيا إلى جانب لجنة توجيه وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد، ومفوضية الاتحاد الأفريقي على جهودها والتزامها بالمنبر.

24. **يلاحظ كذلك** النتائج الرئيسية لقمة مجموعة الـ 20 في بريسبان في نوفمبر عام 2014، وأسبوع إفريقيا-النيباد خلال انعقاد الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر 2014، **مع التأكيد مجدداً** على الالتزام المتجدد بالمبادئ المشتركة، والشفافية، والمساءلة المتبادلة والملكية الأفريقية من أجل تعزيز الشراكات ذات المغزى لتحقيق الأهداف الإنمائية للقارة.

25. **يرحب** باستكمال استراتيجية الشركاء وأصحاب المصلحة لوكالة التخطيط والتنسيق باعتبارها الإطار المؤسسي لتوجيه بناء الشراكات وتعبئة الموارد لبرامج النيباد. **يوافق** على مبادرة سفراء النوايا الحسنة للنيباد كجزء لا يتجزأ من الاستراتيجية **ويحيط علماً** بالتعاون بين وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد ومؤسسة مو إبراهيم على مؤشر إبراهيم للحكم الأفريقي **ويشير كذلك** إلى مقرر المؤتمر (ASSEMBLY/AU/DEC.508 (XXII)) **ويحث** وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد على رصد وتقييم الشراكات الرئيسية لأفريقيا ورفع تقرير إلى لجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه النيباد في الوقت المناسب .

26. إذ يذكر بقواعد إجراءات منظومة النيباد للحكم الرشيد المعتمدة بموجب مقرر مؤتمر الاتحاد رقم (XIX) ASSEMBLY/AU/DEC.442، ويؤكد من جديد على الحاجة الملحة إلى الاستمرار في تشجيع الشمولية والملكية الوطنية في إطار عملية النيباد من أجل التسريع بتنفيذ النيباد من قبل الدول الأعضاء.

27. تمشيا مع قواعد الإجراءات المذكورة وبعد إجراء المشاورات اللازمة من قبل قادة لجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه النيباد، يُقر بإعادة انتخاب فخامة السيد مكي سال، رئيس جمهورية السنغال رئيسا للجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه النيباد، وكل من فخامة السيد عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، وفخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، كنائبين للرئيس لولاية ثانية مدتها سنتان.

28. يُقر أيضا بعضوية الدول الخمس صاحبة المبادرة والأعضاء الدوريين الخمسة عشر المُعاد انتخابهم من قبل الدورة الثانية والثلاثين للجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه النيباد على النحو التالي:

وسط أفريقيا	شرق أفريقيا	شمال أفريقيا	الجنوب الأفريقي	غرب أفريقيا
الكاميرون	إثيوبيا	الجزائر	جنوب أفريقيا	نيجيريا
تشاد	روندا	مصر	ملاوي	السنغال
جمهورية الكونغو	تنزانيا	ليبيا	زامبيا	بنين
الجابون	أوغندا	موريتانيا	زيمبابوي	مالي

29. يهنئ رئيس لجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه النيباد المعاد انتخابه، ونائبي الرئيس والدول الأعضاء على دعمهم السياسي الثابت والتزامهم بقيادة التوجه الاستراتيجي نحو تعزيز تنفيذ النيباد.

30. يثني عموما على الجودة العالية للعمل الفني الذي قامت به وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد بقيادة مديرتها الرئيس التنفيذي، الدكتور إبراهيم مياكي.

مقرر

بشأن التقرير الخامس عشر للجنة رؤساء الدول والحكومات

العشرة المعنية بإصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة

إن المؤتمر:

1- إذ يستحضر مقرراته (XXIII) Assembly/AU/Dec.573 (IV) Ext/Assembly/AU/Dec.1

(XIX) Assembly/AU/Dec.430 و (XXI) Assembly/AU/Dec.485 ؛ يحيط علماً بالتقرير

الرابع عشر للجنة رؤساء الدول والحكومات العشرة المعنية بإصلاح مجلس الأمن للأمم

المتحدة؛

2- وإذ يحيط علماً أيضاً بالتطورات الأخيرة في المفاوضات الحكومية المشتركة حول

إصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة؛ بما في ذلك الاجتماعات الرفيعة المستوى للجنة

رؤساء الدول والحكومات العشرة المنعقدة في نيروبي في 17 نوفمبر 2014؛

3- وإذ يحيط علماً مع التقدير بالتقدم المحرز حتى الآن في إشراك الدول الأعضاء في

الأمم المتحدة في حشد الدعم للموقف الأفريقي الموحد؛ يشيد بلجنة العشرة لالتزامها

على أعلى مستوى بحشد الدعم والترويج للموقف الأفريقي الموحد من إصلاح مجلس

الأمن للأمم المتحدة والمسائل المتصلة؛

4- يؤكد من جديد التزامه القوي بتوافق إيزولويني وإعلان سرت المتضمنين للموقف

الأفريقي الموحد؛

5- يرحب بجهود الممثلين الدائمين للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة

في تعزيز مصالح القارة والدفاع عنها في عملية إصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة

ويحث الممثلين الدائمين للجنة العشرة لدى الأمم المتحدة على مواصلة تكثيف جهودهم

نحو بناء تحالفات دعماً للموقف الأفريقي الموحد مع جماعات الاهتمامات المتنوعة المنخرطة في المفاوضات الحكومية المشتركة وتعزيز التقدم المحرز؛

6- يؤكد مجدداً دعوته لأفريقيا لمواصلة التحدث بصوت واحد وبانسجام حول جميع المسائل المتصلة بإصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة والأمور ذات الصلة؛ ويشدد على الحاجة الملحة إلى ضمان استمرار حفظ مصالح أفريقيا وحمايتها دوماً في المفاوضات الحكومية المشتركة الجارية حول إصلاح مجلس الأمن؛

7- يؤكد أيضاً على الحاجة إلى تكثيف لجنة العشرة جهودها في الدعوة إلى الموقف الأفريقي الموحد وحشد الدعم والترويج له على أعلى مستوى سياسي لغرض تسخير وتعبئة الإرادة السياسية اللازمة دعماً له، ومواصلة عقد الاجتماعات الرفيعة المستوى خارج هوامش قمة الاتحاد الأفريقي، بغية مواصلة الترويج للموقف الأفريقي الموحد والبناء على المكاسب المحققة حتى الآن؛

8- يطلب من المفوضية مواصلة تيسير أنشطة الممثلين الدائمين للجنة العشرة لدى الأمم المتحدة في المفاوضات الحكومية المشتركة حول إصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة والمشاورات ذات الصلة؛

9- يقرر إدراج مخصصات في الميزانية النظامية للمفوضية لغرض تمويل أنشطة لجنة العشرة من الصندوق العام؛

10- يؤكد مجدداً دعوته إلى إدراج الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي مسألة إصلاح مجلس الأمن في أولويات سياساتها الخارجية والتعامل مع الشركاء غير الأفريقيين؛ بما في ذلك بوجه خاص الإشارة في كلماتهم خلال النقاش في الجمعية العامة للأمم المتحدة، إلى ضرورة معالجة الجور التاريخي الذي لا تزال القارة تعاني منه؛

11- يؤكد مجدداً أن تبقي لجنة العشرة هذه المسألة قيد نظرها حتى تحقق أفريقيا أهدافها المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة، ويطلب من اللجنة تقديم تقرير إلى الدورة العادية المقبلة للمؤتمر في يونيو 2015.



مقرر

بشأن تقرير المفوضية عن إعداد أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي،

وتقرير لجنة المتابعة الوزارية حول خلوة بحر دار،

الوثيقة (ASSEMBLY/AU/5 (XXIV)

إنّ المؤتمر:

1. يحيط علماً بـ:

1) تقرير المفوضية عن وضع أجندة الاتحاد الأفريقي 2063، وكذلك الوثيقة الإطارية لأجندة 2063: الصيغة الشعبية لأجندة 2063؛ والخطة التنفيذية للسنوات العشر الأولى لأجندة 2063؛

2) عروض لجنة المتابعة الوزارية المعنية بأجندة 2063 ؛

3. يرحب مرة أخرى بالطابع التشاوري الذي تميزت به عملية إعداد أجندة 2063؛

3. يعرب عن تقديره للمفوضية لما أنجزته من عمل ممتاز؛

4. يعرب أيضاً عن بالغ تقديره للجنة المتابعة الوزارية لعملها الاستباقي من أجل التنفيذ السلس لاستنتاجات خلوة بحر دار في يناير 2014؛

5. يستحضر المقرر (EX.CL/DEC.832(XXV) الصادر عن الدورة العادية الخامسة والعشرين

للمجلس التنفيذي المنعقدة في ملابو، غينيا الاستوائية، في يونيو 2014 الذي يطلب من

الدول الأعضاء إجراء مشاورات وطنية حول الوثيقة الإطارية والصيغة الشعبية لأجندة

2063، وتقديم مدخلات إلى المفوضية بحلول 31 أكتوبر 2014 وكذلك المقرر

(EX.CL/855 (XXVI) الصادر عن الدورة العادية السادسة والعشرين للمجلس التنفيذي

المنعقدة في أديس أبابا، إثيوبيا في يناير 2015 ؛

6. يوصى المؤتمر باعتماد الوثيقة الإطارية والصيغة الشعبية لأجندة 2063؛

7. يطلب من:

- (1) المفوضية تكثيف الإجراءات الرامية إلى الترويج لأجندة الخمسين سنة القارية؛
- (2) الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية التعجيل بالترويج لأجندة 2063 وإدماجها في مبادراتها وخططها الإنمائية؛
- (3) المفوضية استكمال جميع المشاورات اللازمة حول خطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063 بغية تقديمها إلى اجتماعات يونيو 2015 لأجهزة صنع السياسة للاتحاد الأفريقي؛

8. يحيط علماً بالتقدم الجدير بالثناء والجاري إحرازه في صياغة ووضع المشاريع الرئيسية التالية لأجندة 2063 وتعزيز المصالحة في أفريقيا:

- (1) الشبكة المتكاملة للقطار العالي السرعة؛
- (2) سد إنجا الكبير؛
- (3) سوق الطيران الأفريقية الموحدة؛
- (4) الفضاء الخارجي؛
- (5) الشبكة الإلكترونية الأفريقية؛
- (6) توفير منتدى تشاوري سنوي أفريقي؛
- (7) إنشاء الجامعة الافتراضية؛
- (8) حرية تنقل الأشخاص وجواز السفر الأفريقي؛
- (9) منطقة التجارة الحرة القارية؛
- (10) إسكات البنادق بحلول 2020
- (11) وضع استراتيجية السلع؛
- (12) إنشاء المؤسسات المالية القارية، بما فيها البنك المركزي الأفريقي بحلول

2030.

9. يطلب من المفوضية ما يلي:

- (1) تقديم خرائط طريق مفصلة لتنفيذ كل من المشاريع الرئيسية لبحثها من قبل أجهزة صنع السياسة للاتحاد الأفريقي في يونيو 2015؛
- (2) ضمان إدراج قضايا واهتمامات الدول الأفريقية الجزرية وغير الساحلية في جميع الأطر القارية للتنمية السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية بما في ذلك ضم ممثل للدول الجزرية في لجنة بحر دار الوزارية للمتابعة؛
- (3) تيسير حصول الدول الجزرية على الموارد المطلوبة، بما في ذلك إطار استراتيجية تعبئة الموارد لأجندة 2063، وكذلك الموارد الخاصة بالمناخ بحلول عام 2020.

10. يصرح بعقد خلوة وزارية كما اقترحتها المفوضية ولجنة المتابعة الوزارية في فترة ما بين القمتين لاستئثار الأفكار حول مشروع خطة التنفيذ للسنوات العشر الأولى من أجندة 2063، وكذلك حول مسائل أخرى ذات صلة، بما فيها جميع المشاريع الرائدة، وكذلك المشاريع المتعلقة بالتحول الزراعي بغية رفع تقرير إلى القمة القادمة في يونيو 2015. في نفس السياق، **يطلب** من المفوضية مواصلة المشاورات مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية وغيرها من أصحاب المصلحة بغية الحصول على جميع المساهمات من الشركاء المعنيين بهذه العملية.

11. **يشير** إلى ضرورة الشروع في إعادة هيكلة المفوضية بغية تمكينها من أداء التفويض الهام المسند إليها فيما يتعلق بأجندة 2063 مع ما يتطلب ذلك من الموارد البشرية والمالية والقدرات المؤسسية. في هذا الصدد، **يدعو** المفوضية إلى مواصلة جهودها في ضمان الإدارة الحكيمة لمواردها المالية، والدول الأعضاء إلى الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الاتحاد الأفريقي، و**يدعو** الشركاء إلى الإفراج عن الموارد التي تعهدوا بها في الوقت المناسب لتمكين الاتحاد من تنفيذ برامجه بطريقة قابلة للتنبؤ بها ومستدامة؛ وفي انتظار ذلك، **يطلب** من المفوضية إنشاء هيكل مؤقت للإشراف على اختتام خطة العشر سنوات الأولى، وتنسيق استكمال المشاريع التي تم تحديدها للتسجيل بتنفيذها.

12. يدعو أيضا الدول الأعضاء إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة للتنفيذ الفعال لمقرر ياموسوكرو بشأن تحرير سوق النقل الجوي في أفريقيا واعتماد نصوص تنظيمية في هذا الصدد؛

13. يشير إلى حاجة القارة إلى إدراج الاقتصاد الأزرق وفرصه الوافرة إدراجا كاملا في إطار أجندة 2063 من خلال تطوير الخبرة المطلوبة؛

14. يشدد على الحاجة إلى ضمان توزيع المهام على نحو سلس، على الصعيدين القاري والإقليمي، بناء على مبادئ التفويض والتكامل بين أصحاب المصلحة في أجندة 2063، خصوصا مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية ووكالة النيباد.

15. يحيط علما بمتطلبات الميزانية للشبكة الإلكترونية الأفريقية، بما يبلغ 230,000.00 دولار أمريكي، ويرخص للمفوضية بتعبئة الموارد في هذا الصدد؛

16. يحيط علما أيضا بالعرض الذي قدمته جمهورية مصر العربية لاستضافة الوكالة الفضائية الأفريقية المقترحة بعد اختتام مشروع السياسة الفضائية التي هي قيد الإعداد من قبل فريق عمل الاتحاد الأفريقي المعني بالفضاء كما هو مبين في أجندة 2063؛

مقرر

بشأن تشكيلة هيئة مكتب مؤتمر الاتحاد الأفريقي لعام 2015

إن المؤتمر:

1. ينتخب أعضاء هيئة مكتب مؤتمر الاتحاد لعام 2015 على النحو التالي:

- | | | |
|---------------------------|---|-----------------------------|
| (1) الرئيس: | : | زيمبابوي |
| (2) النائب الأول للرئيس: | : | جمهورية الكونغو الديمقراطية |
| (3) النائب الثاني للرئيس: | : | النيجر |
| (4) النائب الثالث للرئيس: | : | كينيا |
| (5) المقرر: | : | موريتانيا |

2. ينتخب أيضا الدول الأعضاء التالية من الأقاليم الخمسة أعضاء في لجنة الصياغة:

- (1) وسط أفريقيا: بروندي، جمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا الاستوائية؛
- (2) شرق أفريقيا: إرتريا، جنوب السودان وأوغندا؛
- (3) شمال أفريقيا: الجزائر ومصر؛
- (4) الجنوب الأفريقي: بوتسوانا، جنوب أفريقيا وسوازيلاند؛
- (5) غرب أفريقيا: غانا، النيجر، نيجيريا وتوجو.

مقرر

بشأن تبسيط القمم

إن المؤتمر:

1. يشير إلى المقرر ASSEMBLY/AU/DEC.542(XXIII) بشأن الافتتاح الرسمي للدورات العادية للمؤتمر الصادر في ملابو، غينيا الاستوائية، في يونيو 2014؛
2. يؤكد على ضرورة تعزيز فعالية وكفاءة القمم وضمان الاستفادة القصوى من الوقت والموارد؛
3. يطلب من المفوضية تقديم مقترحات بشأن تبسيط قمم الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:
 - (1) عدد المدعوين.
 - (2) طول جدول الأعمال ومراسم الافتتاح.
 - (3) عدد المقررات والأحداث الموازية.
 - (4) أساليب العمل وكذلك قواعد الإجراءات.
4. يطلب من المجلس التنفيذي بحث المقترحات المقدمة من المفوضية خلال خلوتها وتقديم التوصيات المناسبة إلى قمة يونيو عام 2015.

مقرر

بشأن الانتقال الديمقراطي في تونس

إن المؤتمر:

- 1- يهنئ تونس على الانتقال الديمقراطي الذي تُوج بإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في ظروف مواتية، ويعتبر نجاح التجربة التونسية نموذجا يحتذى بالنسبة لعملية إرساء الديمقراطية في أفريقيا؛
- 2- يحيط علما مع الارتياح بالمناخ المواتي الذي هيا إجراء انتخابات شفافة وسلمية وذات مصداقية ويشجع الأطراف التونسية المعنية على الحفاظ على زخم عملية إرساء الديمقراطية، التي ستمكنها من مواجهة تحديات المرحلة الجديدة ؛
- 3- يهنئ الشعب التونسي على مشاركته الكاملة في نجاح الانتخابات التشريعية والرئاسية الأخيرة التي ستعزز المسار الديمقراطي في بلاده؛
- 4- يشجع التونسيين على مواصلة انتهاج السياسة الشاملة والتوافقية التي تشكل أحد الشروط المسبقة للديمقراطية النيابية والتشاركية في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ بلادهم؛
- 5- يرحب بالمبادرات التي اتخذتها مفوضية الاتحاد الأفريقي طوال عملية الانتقال الديمقراطي في تونس ويشجع المفوضية على الاستمرار في دعم عملية إرساء الديمقراطية ؛
- 6- يؤكد مجددا تضامنه ودعمه الراسخين لتونس في الجهود التي تبذلها من أجل رعاية وتعزيز الحكم الديمقراطي والتشاركي في جو يسوده السلم والأمن والاستقرار السياسي، مما يعتبر شرطا أساسيا لتحقيق التنمية و الازدهار.



الإعلانات

إعلان حول

إنشاء سوق أفريقية موحدة للنقل الجوي،

الوثيقة EX.CL/871 (XXVI)

نحن، رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين المجتمعين في أديس أبابا، إثيوبيا، يومي 30 و 31 يناير 2014، بمناسبة الدورة العادية الرابعة والعشرين للمؤتمر؛
إذ نضع في الاعتبار:

(1) القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، المعتمد في 11 يوليو 2000 في لومي، توجو، لا سيما المواد 14 و 15 و 16 التي تعهد إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي بمهمة التنسيق في قطاعات النقل والاتصالات والسياحة؛

(2) المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية، التي تم اعتمادها في أبوجا، نيجيريا، في يونيو 1991؛

(3) الإعلان ASSEMBLY/AU/DECL.2(XVIII) الصادر عن الدورة العادية الثامنة عشرة للمؤتمر المنعقدة في أديس أبابا، إثيوبيا، في يناير 2012، التي اعتمدت برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا باعتباره الإطار الوحيد والاستراتيجي للسياسات من أجل تطوير البنية التحتية في أفريقيا؛

(4) مقرر المجلس التنفيذي EX.CL/DEC.826(XXV) الذي يجيز تقرير الدورة العادية الثالثة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء النقل؛

(5) مقرر المجلس التنفيذي EX.CL/DEC.821(XXV) الذي يضع تنفيذ مقرر ياموسوكرو بشأن تحرير أسواق النقل الجوي في أفريقيا، أي إنشاء سوق طيران أفريقية موحدة، في سياق أجندة أفريقيا 2063؛

وإذ نأخذ في الاعتبار المقرر ASSEMBLY/AU/DEC.394 (XVIII) الذي اعتمده المؤتمر خلال دورته العادية الثامنة عشرة المنعقدة في أديس أبابا، إثيوبيا، يومي 29 و 30 يناير 2012 بشأن

تعزيز التجارة الأفريقية البينية وتسريع منطقة التجارة الحرة القارية؛
وإذ يساورنا القلق إزاء الوتيرة المتباطئة لتنفيذ مقرر ياموسوكرو بشأن تحرير أسواق النقل
الجوي في أفريقيا؛

وإذ ندرك الإرادة السياسية التي أبدتها عدد من الدول في قيادة تحرير أسواق النقل الجوي في
جميع أنحاء القارة، والحاجة إلى تشجيع الدول الأخرى على أن تحذو حذوها.

نعلم:

1. كفالة إنشاء سوق أفريقية موحدة للنقل الجوي لصالح شركات الطيران الأفريقية في أول
يناير 2017؛
2. دعم مبادرة مناصرة الدول لفتح أسواقها للنقل الجوي فوراً ودون شروط؛
3. إعداد مبادئ توجيهية ملزمة للتفاوض بشأن اتفاقيات الخدمات الجوية بين الدول
الأفريقية والأطراف الثالثة؛
4. تشجيع شركات الطيران الأفريقية على إبرام اتفاقيات التعاون فيما بينها؛
5. تسريع التصديق على دستور اللجنة الأفريقية للطيران المدني؛
6. إزاحة كل العقبات التي قد تعوق تحقيق أهداف أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي أو تعزيز
التجارة الأفريقية البينية وتسريع منطقة التجارة الحرة القارية فيما يتعلق بصناعة النقل
الجوي؛
7. توفير الموارد اللازمة للجنة الأفريقية للطيران المدني للقيام بأنشطتها بشكل ملائم كوكالة
متخصصة في شؤون الطيران وكوكالة منفذة لإعلان ياموسوكرو؛
8. تشجيع تطوير البنية التحتية والخدمات الإقليمية والقارية للطيران بطريقة شاملة استناداً
إلى سياسات وبرامج المجموعات الاقتصادية الإقليمية ومن خلال برنامج تطوير البنية
التيهية في أفريقيا؛
9. تسهيل الربط الجوي من خلال تنفيذ النصوص التنظيمية لإعلان ياموسوكرو؛

10. مواعاة التشريعات، وتعزيز حرية الحركة، وإزالة كافة الحواجز وتحسين السلامة والأمن في عمليات النقل الجوي؛
11. تشجيع ضمان مراقبة السلامة والأمن الإقليميين، وتعزيز البحث والإنقاذ وكذلك منظمات التحقيق في الحوادث
12. إدراج الأنشطة الخاصة بمكافحة ومنع الأوبئة في جميع برامج الطيران المدني الوطنية ؛
13. اتخاذ تدابير محددة لضمان التمويل المستدام والإدارة الملائمة للقطاع الفرعي للنقل الجوي وتوفير الظروف المواتية للاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية؛
14. التصديق على تنفيذ الاتفاقيات الدولية المتعلقة بسلامة وأمن الطيران، وحماية البيئة والتعجيل به، وكذلك الاتفاقيات الإقليمية بشأن الوصول إلى الأسواق، وتسهيل نقل الركاب والبضائع عن طريق الجو؛
15. تشجيع وتسهيل إنشاء مؤسسات تدريبية إقليمية للموظفين الفنيين والمهنيين في مختلف مجالات الطيران المدني؛
16. السعي إلى إنشاء صندوق تنمية الموارد البشرية لقطاع الطيران المدني في أفريقيا على أساس المسعى المشترك بين اللجنة الأفريقية للطيران المدني والمنظمة الدولية للطيران المدني.
17. تشجيع برامج البحث والتطوير للبنية التحتية للطيران وخدمات النقل الجوي في أفريقيا؛
18. ضمان قيام الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية بتعزيز التعاون الأفريقي البيئي والقاري في القطاع الفرعي للنقل الجوي؛
19. دعوة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، والبنك الأفريقي للتنمية، والاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، وسائر الشركاء الإنمائيين لدعم تنفيذ السوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي في إطار أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي.

إعلان

بشأن الوضع في فلسطين والشرق الأوسط،

الوثيقة (ASSEMBLY/AU/9(XXIV))

نحن رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، المجتمعين في الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، إثيوبيا، يومي 30 و31 يناير 2015؛

إذ نحيط علما بالتقرير عن الوضع في الشرق الأوسط وفلسطين؛ ونشير إلى جميع القرارات والمقررات التي اعتمدها منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي بشأن الوضع في فلسطين والشرق الأوسط؛

وإذ نكرر دعمنا الكامل للشعب الفلسطيني في نضاله المشروع ضد الاحتلال الإسرائيلي، تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني؛

وإذ نوكد من جديد دعمنا للحل السلمي للنزاع العربي الإسرائيلي وفقا لمبادئ القانون الدولي وجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة التي تضمن إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشريف؛

وإذ نجدد التأكيد كذلك على حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة ونؤيد النهج الفلسطيني الرامي إلى نيل العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة وفي الوكالات الدولية وانضمامها إلى الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية؛

وإذ نرحب بقرار كل من المجلس الوطني السويدي، والبرلمان الإسباني، ومجلس العموم البريطاني، والجمعية الوطنية الفرنسية الاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة؛

وإذ تُشيد بالجهود التي بذلها الرئيس محمود عباس لتحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط وندعم جهوده الرامية إلى تحقيق المصالحة الفلسطينية؛.

وإذ تُدين جميع الإجراءات الإسرائيلية المتخذة في مدينة القدس، من خلال انتهاج سياسة التهويد وهدم المنازل وطرد السكان وتدمير المعالم التاريخية للأماكن الإسلامية والمسيحية المقدسة وتوسيع المستوطنات في المدينة؛

وإذ ندين إسرائيل كذلك لاحتجازها الأموال الفلسطينية التي تشكل حجر الزاوية للاقتصاد الفلسطيني وندعو المجتمع الدولي إلى ممارسة الضغط على إسرائيل للإفراج عن إيرادات الضرائب الفلسطينية المحتجزة؛

فإننا:

1. ندعو المجتمع الدولي إلى ممارسة الضغط على إسرائيل لوقف جميع الأنشطة الاستيطانية، وإطلاق سراح السجناء الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، ونطالب إسرائيل بالامتناع عن الاعتقالات التعسفية للفلسطينيين بمن فيهم الأطفال والنساء، مما يعتبر انتهاكا للقوانين الدولية ومعايير حقوق الإنسان بما فيها اتفاقية جنيف حول حقوق المرأة والطفل؛

2. ندعو أيضا المجتمع الدولي إلى ممارسة الضغط على إسرائيل لرفع الحصار الذي فرضته على قطاع غزة، وفتح المعابر الحدودية والسماح ببناء الميناء وإعادة بناء المطار ودخول مواد البناء بغية إعادة بناء ما تم تدميره نتيجة الحرب الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة؛

3. نطلب من الأمم المتحدة والمجموعة الرباعية تحمّل مسؤولياتهما وممارسة الضغط على إسرائيل لحملها على الالتزام بمفاوضات سلام جدية؛

4. نحث مجلس الأمن للأمم المتحدة على تحمل مسؤولياته في حفظ السلم والأمن الدوليين واتخاذ الخطوات اللازمة لحل النزاع العربي الإسرائيلي بجميع جوانبه تحقيقاً لسلام

عادل، شامل ودائم في المنطقة على أساس مبدأ حل الدولتين ووفقاً لحدود 1967 وتطبيق جميع الأحكام ذات الصلة للقانون الدولي والمقررات السابقة الصادرة عن مجلس الأمن للأمم المتحدة في هذا الشأن؛

5. نوّكد مجدداً أن حلاً عادلاً وشاملاً في الشرق الأوسط يتطلّب الانسحاب الكامل لإسرائيل من الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة إلى خط يونيو 1967، بما في ذلك مرتفعات الجولان السورية والأراضي التي لا تزال محتلة في جنوب لبنان.



إعلان

حول دعم بلدان لجنة حوض بحيرة تشاد وبنين في محاربة بوكو حرام،

الوثيقة ASSEMBLY/AU/19(XXIV)ADD.7

نحن، رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، المجتمعين بمناسبة انعقاد دورتنا العادية الرابعة والعشرين في أديس أبابا، إثيوبيا، يومي 30 و 31 يناير 2015؛

إذ نؤكد مجددا طموحات جميع الأفريقيين في التعايش السلمي وروح الوحدة الأفريقية الشاملة،
مثمنا نص عليه القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي

وإذ نُذَكِّرُ بالأجزاء ذات الصلة للمقرر (ASSEMBLY/AU/DEC.536 (XXIII) الصادر عن الدورة العادية الثالثة والعشرين لمؤتمرنا، المنعقدة في ملابو، غينيا الاستوائية، في يونيو 2014، وبيان اجتماع مجلس السلم والأمن حول الإرهاب والتطرف والعنف في أفريقيا، المنعقد في نيروبي، كينيا، في سبتمبر 2014؛

وإذ نُذَكِّرُ أيضا بنتائج الدورة الـ436 لمجلس السلم والأمن المنعقدة في 23 مايو 2014 والدورة الـ469 المنعقدة في 25 نوفمبر 2014 حول محاربة بوكو حرام، لاسيما الاعتراف بالتقدم المحرز في عملية تنسيق وتضافر الجهود الرامية إلى محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في إطار مسار نواكشوط حول تعزيز التعاون الأمني وتفعيل المنظومة الأفريقية للسلم والأمن في منطقة الساحل والصحراء؛

وإذ نُحْيِي نتائج القمة الاستثنائية لرؤساء دول وحكومات لجنة حوض بحيرة تشاد، التي تضم الكاميرون، والنيجر، ونيجيريا، وتشاد، وبنين والمنعقدة في نيامي، النيجر، في 7 أكتوبر 2014، مع التركيز على تقييم الوضع الأمني والاستراتيجية المشتركة الواجب اعتمادها فوراً في إطار محاربة ممارسات المجموعة الإرهابية، بوكو حرام في المنطقة؛

وإذ نعرب عن تضامننا مع الدول الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد وبنين في عزمها على تعزيز قدراتها العملية والاستخبارية، وكذلك تنسيق القوة المشتركة المتعددة الجنسيات في حوض بحيرة تشاد، كما تم التعبير عنه خلال الدورة العادية السادسة والأربعين لرؤساء دول وحكومات المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المنعقدة في 15 ديسمبر 2014؛

وإذ نوافق على التزام الدول الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد وبنين باعتماد رد مشترك ومنسق لمواجهة التحديات الأمنية التي تسببها بوكو حرام سواء في نيجيريا أو على مستوى الدول المجاورة؛

1. نوجه نداءً إلى جميع الدول الأعضاء في الاتحاد وإلى الأطراف الفاعلة الدولية الأخرى، بما في ذلك الأمم المتحدة، لدعم جهود البلدان الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد وبنين الرامية إلى وضع إطار مناسب لإدارة العمليات العسكرية العابرة للحدود ضد بوكو حرام؛
2. ندعو الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، لا سيما الأعضاء الأفريقيين في مجلس الأمن للأمم المتحدة، إلى دعم اعتماد القرارات ذات الصلة بمقرر رؤساء دول وحكومات لجنة حوض بحيرة تشاد بشأن دعم القوة المشتركة المتعددة الجنسيات لقيادة العمليات العسكرية العابرة للحدود ضد بوكو حرام.

إعلان

خاص يعترف بدور المتطوعين الأفريقيين في مكافحة الإيبولا

نحن، رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المجتمعين في دورتنا العادية الرابعة والعشرين في أديس أبابا، جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية يومي 30 و31 يناير 2015؛

1. **نعرب عن قلقنا العميق** حيال تفشي مرض فيروس الإيبولا، وعدد الوفيات وأثره الاقتصادي والاجتماعي على القارة؛

2. **نعرب أيضا عن قلقنا** بشأن التأثير الخاص لانتشار مرض فيروس الإيبولا على النساء والأطفال؛

3. **نعرب عن تقديرنا البالغ** للمفوضية ولرئيستها للجهود القيمة المبذولة لمواجهة أزمة الإيبولا الخطيرة في منطقة غرب أفريقيا، وخاصة مبادرة دعم الاتحاد الأفريقي لمكافحة تفشي الإيبولا في غرب أفريقيا، وما أعقبها من نشر للعديد من المتطوعين في القطاع الصحي من عدة بلدان أفريقية لمساعدة الدول الأعضاء المتضررة من الإيبولا؛

4. **نلاحظ بارتياح** حضور العديد من المتطوعين الشباب، الذين استجابوا لنداء مفوضية الاتحاد الأفريقي للانضمام إلى بعثة دعم الاتحاد الأفريقي لمكافحة انتشار الإيبولا في غرب أفريقيا؛

5. **نلاحظ بارتياح أيضا ما قدمته** بعثة دعم الاتحاد الأفريقي لمكافحة انتشار الإيبولا في غرب أفريقيا من مساهمات أثرت تأثيرا كبيرا في محاربة داء الإيبولا المستمرة؛

6. **نشيد** بشباب القارة الذين عرضوا حياتهم للخطر واستجابوا لدعوة المفوضية لمتطوعين طبيين لمساعدة البلدان المتضررة، و**نعرب لهم عن تقديرنا العميق**؛

7. **نحى** روح التضحية لدى جميع المهنيين الصحيين، ولا سيما أولئك الموجودين في ليبيريا وغينيا وسيراليون ونيجيريا الذين فقدوا أرواحهم خلال كفاحهم ضد مرض فيروس الإيبولا؛

8. **نطلب** من المفوضية بالتعاون مع الشركاء ومنظمات المجتمع المدني وضع قاعدة بيانات لجميع العاملين الصحيين الذين فقدوا أرواحهم بهدف تكريمهم بعد إعلان التخلص من الوباء؛

9. **نطلب أيضا** من المفوضية وضع آلية لتكريم جميع متطوعي بعثة دعم الاتحاد الأفريقي لمكافحة انتشار الإيبولا في غرب أفريقيا والموظفين الذين عملوا بتفانٍ ؛

10. **نطلب كذلك** من المفوضية تقديم تقرير مرحلي عن تنفيذ هذا الإعلان خلال دورته العادية السادسة والعشرين في يناير 2016؛

11. **نقرر** أن المؤتمر العالمي حول الإيبولا سينعقد في ملابو، غينيا الاستوائية في 2015.

إعلان خاص

لمؤتمر حول التدفقات المالية غير المشروعة،

الوثيقة ASSEMBLY/AU/17(XXIV)

نحن، رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المجتمعين في دورتنا العادية الرابعة والعشرين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، إثيوبيا، يومي 30 و 31 يناير 2015؛

إذ نقر بقرار الوزراء رقم (XLIV) 886 الذي أنشأ الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا؛

وإذ يساورنا القلق إزاء تزايد حجم ونطاق التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا وخاصة من صناعاتنا الاستخراجية ومواردنا الطبيعية، مما يشكل استنزافا للموارد المطلوبة لتنمية أفريقيا، حيث تشير التقديرات إلى أن أفريقيا قد خسرت ما يصل إلى 1.8 تريليون دولار أمريكي بين عامي 1970 و 2008 ولا تزال تخسر أموالا كثيرة تقدر بحوالي 150 مليار دولار أمريكي سنويا جراء التدفقات المالية غير المشروعة أو " هروب رؤوس الأموال غير المشروعة" وخاصة من خلال التهرب من دفع الضرائب وسوء تسعير التجارة والخدمات من قبل الشركات المتعددة الجنسيات؛

وإذ ندرك أن مشكلة التدفقات المالية غير المشروعة تتفاقم بسبب ميول الوكالات الحكومية للفساد وانعدام أو ضعف المؤسسات الأفريقية سواء على الصعيد الوطني أو القاري في جميع القطاعات، وتحديات الحكم، وعدم الاستقرار السياسي والنزاعات، وضعف الإدارة الضريبية، وعدم القدرة على رصد وكبح هذه الأنشطة الإجرامية، من بين أمور أخرى؛

وإذ ندرك الحاجة المتزايدة لتعبئة الموارد المحلية لتحقيق رؤانا وأهدافنا الإنمائية القارية ولا سيما أجندة 2063 والموقف الأفريقي الموحد بشأن أجندة التنمية لما بعد 2015 حيث يدعو كلاهما

إلى النمو الشامل والتنمية المستدامة والتحول الهيكلي والاجتماعي والاقتصادي لأفريقيا من خلال الاستخدام الأمثل لما نمتلك من موارد طبيعية؛

وإذ نعي أن كمية التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا أكبر من تدفق مساعدات التنمية لما وراء البحار؛

وإذ نعرب عن اقتناعنا بأن الحد من التدفقات المالية غير المشروعة من خلال جملة أمور منها إضفاء الطابع المؤسسي على الأنظمة القانونية والتنظيمية الحكيمة، بما في ذلك السياسات المالية التي تلغي السرية المالية ومحاربة الفساد وإقامة و/أو تعزيز المؤسسات الأفريقية وبناء قدرات الدول الأفريقية الأعضاء على التفاوض على العقود، والإدارة الضريبية وتحديد واستعادة الموارد المفقودة بسبب التدفقات المالية غير المشروعة، يمكن أن يسهم إلى حد كبير في إيجاد مصادر بديلة لتمويل أجندة التنمية لأفريقيا؛

وإذ نعرب عن اقتناعنا أيضا بأن وقت النهضة الأفريقية قد حان الآن وينبغي للقارة استعادة ملكية مواردها الطبيعية وتبني الإدارة السليمة والحكيمة والحكم الرشيد وذلك بهدف ضمان الاستفادة المثلى من مواردها الطبيعية وخاصة القطاعات الاستخراجية والموارد المعدنية للأجيال الحالية والمستقبلية مع الحد من الآثار البيئية والاقتصادية الكلية السلبية؛

وإذ نلاحظ ما أبداه الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا من حرص وحجم العمل الذي أنجزه، بما يشمل مشاورات واسعة مع مجموعة من أصحاب المصالح في أفريقيا وشركائها في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا؛

وإذ نقر بتقرير الفريق الرفيع المستوى ونأخذ علما بنتائجه وتوصياته ؛

وإذ نعرب عن امتناننا لفخامة الرئيس السيد تابو إمبيكي، الرئيس السابق لجمهورية جنوب أفريقيا وأعضاء الفريق الرفيع المستوى على التقرير الدقيق والشامل الذي تم إعداده؛

وإذ نعرب كذلك عن امتناننا للحكومات والمنظمات الأفريقية وشركاء أفريقيا ووكالات التنمية على الدعم القوي المقدم لعمل الفريق؛

فإننا بموجب هذا الإعلان:

1. **نجيز نتائج وتوصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا؛**
2. **نعلن التزامنا بإنهاء التدفقات المالية غير المشروعة والمزمرة من أفريقيا والتي تشكل عائقا كبيرا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في قارتنا؛**
3. **نعقد العزم على تحديد جميع الموارد المالية المفقودة نتيجة هروب رؤوس الأموال غير المشروعة والتدفقات المالية غير المشروعة وإعادتها إلى أفريقيا لتمويل أجندة التنمية في القارة. وفي هذا الصدد، نوجه مفوضية الاتحاد الأفريقي، بدعم من الدول الأعضاء، إلى شن حملة دبلوماسية وإعلامية لإعادة الأصول المتدفقة بصورة غير مشروعة؛**
4. **نعلن كذلك التزامنا باعتماد وتنفيذ نتائج وتوصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا ونطلب، في هذا الصدد، من المفوضية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الأفريقي للتنمية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، متابعة تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الفريق الرفيع المستوى وتقديم تقارير مرحلية عن الإنجازات إلى المؤتمر على أساس سنوي؛**
5. **ندعو المجتمع الدولي إلى اعتماد وتنفيذ نتائج وتوصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا؛**

6. **نوجه** المفوضية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الأفريقي للتنمية إلى نشر نتائج وتوصيات الفريق وإجراء المزيد من أنشطة البحث وتنمية القدرات في هذا الصدد داخل القارة وعلى المستوى العالمي؛
7. **نطلب** مواصلة الرئيس فخامة السيد تابو إمبيكي، الرئيس السابق لجمهورية جنوب أفريقيا ورئيس الفريق أعمال الدعوة لنشر نتائج الفريق وحشد الدعم من تحالف واسع من الشركاء بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص لتنفيذ توصيات الفريق؛
8. **نطلب كذلك** من المفوضية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الأفريقي للتنمية والمؤسسة الأفريقية لبناء القدرات والشركاء الإنمائيين الآخرين بناء قدرات الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي ومؤسساته ولا سيما في مجال التفاوض على العقود، وإدارة الضرائب، والأطر والسياسات التنظيمية والقانونية، وغسل الأموال، واسترداد الأصول وإرجاعها إلى الوطن، وإدارة الموارد من أجل الإدارة والحوكمة الفعالة والمتلى لمواردنا الطبيعية؛
9. **نؤكد على** ضرورة إيلاء العناية اللازمة للتدفقات المالية غير المشروعة وآثارها على تعبئة الموارد المحلية بحلول المؤتمر الدولي حول تمويل التنمية، وفي هذا الصدد، نشدد على الحاجة إلى تعاون دولي قوي لمعالجة المشكلة.

إعلان

حول العمالة والقضاء

على الفقر والتنمية الشاملة في أفريقيا،

الوثيقة، ASSEMBLY/AU/20(XXIV)

إن المؤتمر:

إذ يشير إلى أهداف القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي ورؤيته ورسالته، والموقف الأفريقي الموحد حول أجندة ما بعد 2015 وأجندة 2063؛

وإذ يشير إلى جميع الإعلانات والمقررات والمبادئ التوجيهية للسياسات ذات الصلة التي اعتمدها في مجال القضاء على الفقر والتنمية الاجتماعية والاقتصادية منذ 2004 في وثائق خاصة مثل إطار سياسة الهجرة لأفريقيا (2006)، وإطار السياسة الاجتماعية لأفريقيا (2008) سياسة إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاع (2006)؛ خطة عمل عقد الشباب الأفريقي 2009 - 2018؛ عقد المرأة الأفريقية 2010 - 2020؛ الميثاق الأفريقي للإحصاء، أجندة الإنتاجية لأفريقيا (2010)؛ إعلان ياوندي حول الحماية الاجتماعية (2010)؛ خطة الحماية الاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي والعاملين الريفيين (2011)؛ إعلان ملابو حول توفير العمالة لتعجيل النهوض بالشباب وتمكينهم (2011)؛ خطة عمل التنمية الصناعية في أفريقيا؛ إطار مواءمة وتنسيق معلومات الأسواق (2012)؛

وإذ يقر بأنه خلال العقد الأخيرين، سجلت أفريقيا معدلات نمو مستدامة وعالية لم تتجسد في توفير فرص العمل بنفس النسبة، ومن ثم لم تساهم بشكل جوهري في الحد من البطالة والعمالة الناقصة والفقر؛

وإذ يقر بأن الالتزام السياسي الرفيع المستوى في بعض البلدان، إضافة إلى تزايد التزام الشركاء

الدوليين والشركاء الاجتماعيين وغيرهم من الجهات الفاعلة غير الحكومية، أدى إلى إحرار تقدم هام في تنفيذ أجندة واجادوجو لعام 2004 بينما يقر بالضرورة الحتمية للارتقاء بالقيادة والالتزام السياسيين؛

وإذ يؤكد أن القطاع الخاص يشكل محركا لتوفير فرص العمل والثروة، **وإذ يعي** بأن الاستثمار الإنتاجي، الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، القطاع الريفي والاقتصاد الاجتماعي تشكل مصدرا رئيسا لتوفير فرص العمل؛

وإذ يلاحظ مع القلق ارتفاع مستوى العمالة الناقصة الهيكلية المقرونة بتغطية محدودة في مجال الحماية الاجتماعية، تدني الإنتاجية والقدرات المدرة للدخل، سوء ظروف الصحة والسلامة المهنية التي تؤثر بشكل خاص على المرأة والشباب في الاقتصاد غير الرسمي والقطاعات الريفية، وأشد الفئات ضعفا ، والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمعوقين؛

وإذ يلاحظ مع القلق أن المستويات العالية للبطالة والعمالة الناقصة والفقر تُعدّ من العوامل الرئيسية التي تغذي النزاعات والاضطرابات المدنية في القارة؛

وإذ يلاحظ مع القلق عدم كفاية الإجراءات القانونية والسياسات الملائمة الكفيلة بحماية العاملين من أشكال العمل غير المقبولة وفقا للوثائق القانونية ذات الصلة لتعزيز المبادئ والحقوق الأساسية؛

وإذ يلاحظ مع القلق التمييز ضد المرأة وكذلك عدم ملاءمة الترتيبات القانونية والمؤسسية التي تخص عملها ومسؤولياتها في الحياة؛

بينما يقدر زيادة مشاركتها في سوق العمل؛

وإذ يلاحظ مع القلق عدم كفاية تخصيص موارد الميزانية الداخلية بشكل ملائم لتنفيذ الإعلان وخطة العمل حول العمالة والقضاء على الفقر والتنمية الشاملة؛

وإذ يعي بأن تسارع وتيرة انتشار هجرة الأيدي العاملة داخل أفريقيا يساهم في التنمية والقضاء على الفقر؛

وإذ يعي بأهمية إضافة القيمة إلى الموارد الطبيعية والبشرية التي تزخر بها القارة، والتي تتيح فرص التنمية المستدامة؛

بعد الاطلاع على تقييم تنفيذ إعلان وخطة العمل واجادوجو حول العمالة والتخفيف من حدة الفقر لعام 2004، وبعد استخلاص الدروس؛

يعلن بموجب هذا الإعلان أننا:

1. نؤكد مجددا تصميمنا على وضع توفير وظائف العمل كهدف صريح ومركزي لسياساتنا الاقتصادية والاجتماعية على الأصعدة الوطنية والإقليمية والقارية بغية تحسين ظروف معيشة شعوبنا؛

2. نؤكد مجددا تصميمنا على الحد من البطالة في بلداننا، بطالة الشباب والمرأة على وجه الخصوص، بنسبة اثنين في المائة (2%) على الأقل سنويا خلال العقد القادم؛ وكذلك على تخفيض المعدلات العالية للعمالة الناقصة إلى النصف خلال العقد القادم؛

3. نؤكد مجددا استعدادنا للتعجيل بإحداث تحول للاقتصاد غير الرسمي إلى اقتصاد رسمي، وتطوير العمل اللائق في جميع قطاعات الأنشطة الاقتصادية؛

4. نؤكد مجددا تصميمنا على تكثيف تعاوننا الإقليمي من أجل ضمان هجرة سلسة للأيدي العاملة في القارة، بما في ذلك التنفيذ الفعال لمعاهداتنا ومواثيقنا وبروتوكولاتنا وغيرها من وثائق السياسة ذات الصلة، بهدف ضمان حرية تنقل الأشخاص والعاملين مع مكافحة

آثاره السلبية على الاتجار بالبشر؛ **نؤكد مجددا أيضا** تصميمنا على تطوير تعاوننا مع بقية أقاليم العالم من أجل إدارة أفضل وأكثر تجاوبا مع تدفقات هجرة الأيدي العاملة بما يعود بفوائد إنمائية على جميع الأطراف مع التشديد على أهمية الحماية الكافية لحقوق العاملين المهاجرين وأسرهم؛

5. **وأخيرا، نؤكد مجددا تصميمنا على إنهاء التحديات المتمثلة في المستويات العالية للبطالة والعمالة الناقصة والفقير، خصوصا لدى الشباب والمرأة، خلال العقد القادم، من خلال تنفيذ سريع، قابل للقياس ومزود بالموارد الكافية للمجالات ذات الأولوية الرئيسية التالية:**

- (أ) القيادة السياسية، المساواة والحكم الرشيد؛
- (ب) عمالة الشباب والمرأة؛
- (ج) الحماية الاجتماعية والإنتاجية من أجل نمو مستدام وشامل؛
- (د) مؤسسات لسوق العمل تؤدي وظائفها على أحسن وجه وتكون شاملة للجميع
- (هـ) هجرة الأيدي العاملة والتكامل الاقتصادي الإقليمي
- (و) الشراكة وتعبئة الموارد.

لهذا الغرض، نتعهد بما يلي:

6. **إجراء إصلاحات على الأصعدة الوطنية والإقليمية والقارية لإزالة القيود الهيكلية بهدف تحسين الحكم، وخصوصا مكافحة الفساد، تحسين نظم التدريب المهني والتعليم الفني، والتعجيل بوتيرة إنشاء شركات مستدامة؛**

7. **اتخاذ إجراءات عاجلة لتحسين مستوى شمولية النمو والإنتاجية والقدرة التنافسية لاقتصاداتنا، مع استهداف الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات المتناهية الصغر في الاقتصاد غير الرسمي وفي القطاع الريفي؛**

8. **تعزيز وتطوير إدارة مؤسسات سوق العمل؛ وتمكين الجماعات المحلية للمشاركة بفعالية في الحكم المحلي، بما في ذلك تنظيم مشاريع الأعمال على الصعيد المحلي؛**

9. تنفيذ الوثائق الأفريقية والدولية ذات الصلة لحماية جميع الأشخاص في علاقاتهم مع سوق العمل؛ وضمان تكافؤ الفرص وظروف العمل للجميع، خصوصا الفئات المستضعفة والمهمشة؛

10. تسهيل هجرة الأيدي العاملة الفعالة والمنتجة، وحرية تنقل العاملين لتعزيز التكامل والتعاون الاقتصاديين الإقليميين؛

11. زيادة موارد الميزانيات المخصصة لتمويل سياسات العمالة بدرجة كبيرة وملائمة، ووضع العمالة ضمن أولوياتنا الإنمائية مع الشركاء الدوليين بالروح الصادقة لإعلان باريس ونداء أكرا؛

12. الوفاء بالالتزامات الواردة في هذا الإعلان وخطة عمله وآلياته للمتابعة، وكذلك اعتماد ما يلي للتنفيذ: (أ) إدارة هجرة الأيدي العاملة للتنمية والتكامل؛ (ب) إطار الشركات بين القطاعين العام والخاص لتوفير فرص العمل وتحقيق النمو المستدام، كما هو مرفق طيه؛

لهذا الغرض، فإننا:

13. ندرج توفير العمالة، الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي، الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر باعتبارها مؤشرات في الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران وفي أطر تلاقى الاقتصادات الكلية للمجموعات الاقتصادية الإقليمية؛

14. نطلب من المفوضية، بالتعاون مع البنك الأفريقي للتنمية، منظمة العمل الدولية، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وغيرها من الشركاء الدوليين الرئيسيين، وضع برنامج ذي أولوية لخمس سنوات بغية ضمان تنفيذ الإعلان وخطة عمله وآلياته للمتابعة، إستراتيجية إدارة هجرة الأيدي العاملة مع الشركاء الدوليين وإطار الشركات بين القطاعين العام والخاص لتوفير فرص العمل والتنمية الشاملة؛

15. نطلب من المفوضية ، بالتعاون مع البنك الأفريقي للتنمية وغيره من الشركاء الإنمائيين، النظر في إمكانية إنشاء صندوق للعمالة والتماسك الاجتماعي باعتباره آلية تمويل للإعلان وخطة عمله؛

16. نشجع الأمم المتحدة، المؤسسات المالية الدولية، المؤسسات الثنائية والمتعددة الأطراف والبنوك الإنمائية الإقليمية والقارية، على اعتماد سياسات متسقة مع هذا الإعلان وخطة عمله، بما في ذلك إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وعمليات البرامج القطرية للعمل اللائق على الصعيد القطري.



إعلان

حول تنظيم منتدى كرانس مونتانا في مدينة الداخلة المحتلة، بالصحراء الغربية (1)

نحن، رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، المجتمعين في دورتنا العادية الرابعة والعشرين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، إثيوبيا، يومي 30 و 31 يناير 2015؛
إذ نحيط علما بتوصية المجلس التنفيذي بإصدار إعلان حول تنظيم منتدى كرانس مونتانا في مدينة الداخلة المحتلة (الصحراء الغربية) المزمع عقده من 12-14 مارس 2015.
وإذ نستحضر جميع المقررات والقرارات التي اعتمدها منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة حول الوضع في الصحراء الغربية؛
وإذ نأخذ في الاعتبار الجهود المبذولة من قبل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتحقيق حل عادل ودائم لقضية الصحراء الغربية وفقا لميثاق الأمم المتحدة ولقرارها رقم 1514 المعتمد في 1960 والمرتبط بتصفية الاستعمار؛
فإننا بموجب هذا :

1. نؤكد مجددا المقرر رقم (EX.CL/Dec.758(XXII) الذي اعتمده مؤتمر الاتحاد والذي يطلب من المفوضية اتخاذ كل التدابير اللازمة لتنظيم استفتاء تقرير مصير شعب الصحراء الغربية امتثالا لمقررات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة" ولمقرر مؤتمر الاتحاد رقم ((ASSEMBLY/AU/DEC.536(XXIII))، المعتمد من قبل دورته العادية الثالثة والعشرين المنعقدة بمالابو في يونيو 2014؛
2. نعبر عن دعمنا للجهود التي بذلتها رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي والمبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي، رئيس موزمبيق السابق ، فخامة السيد جواكيم شيسانو، بالتنسيق والتكامل مع الجهود المبذولة من قبل المبعوث الشخصي للأمم المتحدة للصحراء الغربية، سعادة السفير كريستوفر روس.

3. نعتبر أن تنظيم أي مؤتمر دولي في الظروف الراهنة في الصحراء الغربية أمر مناقض

للجهود المبذولة من قبل المجتمع الدولي لحل النزاع في الصحراء الغربية، ويمكن فقط

أن يتسبب في خلق جو من المواجهة في الإقليم ؛

4. نحث المنظمة السويسرية الدولية "كرانس مونتانا" وجميع المنظمين الآخرين على إلغاء

الاجتماع المقرر تنظيمه في مدينة الداخلة المحتلة (الصحراء الغربية)، حيث إنه يشكل

انتهاكا خطيرا للقانون الدولي.

5. ندعو الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمجتمع المدني الأفريقي وجميع المنظمات

إلى عدم المشاركة في هذا المنتدى، المقرر من 12 إلى 14 مارس 2015 في مدينة

الداخلة المحتلة (الصحراء الغربية)؛

6. نطلب من المفوضية اتخاذ جميع التدابير الضرورية لضمان متابعة هذا الإعلان.

(1) تحفظات بروندي، جزر القمر، كوت ديفوار، الجابون، غينيا والسنغال



القران

قرار

بشأن إلغاء ديون البلدان المتضررة من مرض فيروس الإيبولا

نحن، رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المجتمعين في دورتنا العادية الرابعة والعشرين في أديس أبابا، إثيوبيا يومي 30 و31 يناير 2015؛

إذ نقرّ بأن فيروس الإيبولا قضية صحة عامة عالمية تهدّد العالم بأسره وأفريقيا على وجه الخصوص نظرا لآثاره وعواقبه البشرية على التوقعات الاجتماعية والاقتصادية للقارة، لا سيما بالنسبة للبلدان الثلاثة المتضررة منه مباشرة وهي: غينيا وليبيريا وسيراليون؛

وإذ نأخذ في الاعتبار الأثر السلبي للوباء على الأنشطة الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات الاستثمار وعائدات السياحة وعائدات الصادرات والإيرادات الضريبية واستقرار الاقتصاد الكلي؛

1. ندرك أنّ آليات الديون تشكّل عائقا أمام تحقيق أجندة التنمية لما بعد 2015 وهو الهدف الذي تم تحديده في موقفنا الأفريقي الموحد من بناء قارة ديمقراطية مزدهرة تنعم بالسلام ويكون النمو فيها شاملا ومستداما لمصلحة شعوبها؛

2. نعرب عن عميق تضامننا مع حكومات وشعوب البلدان المتضررة بهذا الوباء بشدة في ضوء تدهور ظروفها الاقتصادية والمالية والاجتماعية؛

3. نكرر نداءنا الموجه للدائنين الثنائيين والمتعددي الأطراف من أجل الإلغاء الكامل وغير المشروط للديون الخارجية التي تعيق تقدم البلدان المتضررة نحو تحقيق مسار النمو الشامل والمستدام دعما للتعبير الفعال عن حقوق الإنسان، لا سيما الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لشعوب هذه البلدان؛

4. نحث المفوضية على العمل ، بشكل وثيق مع البلدان المعنية، لإجراء تقييم شامل لديونها الخارجية لتقدير المبلغ وتحديد الدائنين؛

5. نحث المفوضية أيضا على إنشاء مجموعة اتصال رفيعة المستوى تضم الدول الأعضاء والمفوضية والبنك الأفريقي للتنمية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، والعمل بشكل وثيق مع الدائنين للتفاوض على شروط إلغاء ديون البلدان المتضررة؛

6. نطلب من مجموعة الاتصال الرفيعة المستوى تقديم تقريرها إلى دورتنا العادية الخامسة والعشرين؛

7. نقرر إبقاء هذه المسألة قيد النظر.



قرار

بشأن التطورات الأخيرة في العلاقات

بين كويا والولايات المتحدة الأمريكية

1. نرحب بالقرار التاريخي المتخذ لإعادة إقامة العلاقات الدبلوماسية بين حكومتي جمهورية كويا والولايات المتحدة الأمريكية؛
2. ندعو إلى رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الطويل الأمد وغير المبرر المفروض على كويا ؛
3. نحث أيضا رئيس الولايات المتحدة على اتخاذ جميع التدابير اللازمة، ضمن صلاحياته التنفيذية الواسعة، لمعالجة كل القضايا العالقة والمرتبطة بالحظر.

SC 14041

مؤتمر الاتحاد
الدورة العادية الرابعة والعشرون
أديس ابابا، إثيوبيا، 30-31 يناير 2015

ASSEMBLY/AU/COMMITMENT(XXIV)

الالتزام الرسمي للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بتنفيذ
مقرر ياموسوكرو بشأن إنشاء سوق موحدة للنقل الجوي في
أفريقيا بحلول 2017



الالتزام الرسمي للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بتنفيذ مقرر ياموسوكرو بشأن إنشاء سوق موحدة للنقل الجوي في أفريقيا بحلول 2017

نحن، رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي المجتمعين في أديس أبابا، إثيوبيا، في يناير 2015 للتداول بشأن إنشاء سوق موحدة للنقل الجوي والالتزام بطرق متابعة وتسريع تنفيذها،

إذ نضع في الاعتبار القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي الصادر في 11 يوليو 2000 في لومي، توجو، ولا سيما المواد 14 و 15 و 16 التي عهدت إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي بمهمة تنسيق قطاعات النقل والاتصالات والسياحة؛

وإذ نضع في الاعتبار كذلك المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية (معاهدة أبوجا) ولا سيما المادة 61 المتعلقة بإدماج النقل الجوي والمادة 10 المتعلقة بسلطة رؤساء الدول والحكومات لاعتماد المقررات.

وإذ ندرك أهمية هدف إعلان ياموسوكرو حول السياسة الأفريقية الجديدة للطيران المدني، التي تم اعتمادها في 7 أكتوبر 1988 والتي كان هدفها الأساسي تهيئة بيئة مواتية لتطوير خدمات الملاحة الجوية بين البلدان الأفريقية وعلى المستوى الدولي

وإذ نشير إلى مقرر المجلس التنفيذي بشأن تنفيذ مقرر ياموسوكرو المتعلق بتحرير الوصول إلى أسواق النقل الجوي في أفريقيا (مقرر ياموسوكرو) المعتمد بموجب مقرر المجلس رقم CM/2178 (LXX11) الصادر في 8 يوليو 2000 على نحو ما أجازه مؤتمر رؤساء الدول والحكومات بموجب المقرر (IV) AHG/OAU/AEC/Dec.1 الصادر في 12 يوليو 2000 في لومي، توجو، الذي دخل حيز التنفيذ في 12 أغسطس 2000 والذي يدعو إلى التنفيذ الكامل لمقرر ياموسوكرو في غضون عامين بحلول عام 2002.

وإذ نشير إلى اجتماع الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن النقل الجوي المنعقد في صن سيتي، جنوب أفريقيا، يومي 18 و 19 مايو 2005 الذي أعرب عن انشغالات خطيرة إزاء التأخير في تنفيذ المقرر وأحاط علما بالتقدم الذي أحرزته بعض الدول في هذا الصدد ودعا إلى اتخاذ تدابير كفيلة بالتنفيذ الفعال بما في ذلك إنشاء الوكالة التنفيذية للنقل الجوي في أفريقيا المنصوص عليها في مقرر ياموسوكرو تحت رعاية الاتحاد الأفريقي.

وإذ نعرب عن احترامنا للمقرر (XVIII) /AU/Dec.394 الصادر عن رؤساء الدول والحكومات خلال دورته العادية الثامنة عشرة الـ18 المنعقدة في أديس أبابا، إثيوبيا، يومي 29 و30 يناير 2012 بشأن تعزيز التجارة البينية الأفريقية والتعجيل بإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية.

وإذ نضع في الاعتبار مقرر المجلس التنفيذي (XXV) EX.CL/Dec.821 الصادر في 26 يونيو 2014، الذي وضع تنفيذ مقرر ياموسوكرو بشأن تحرير أسواق النقل في أفريقيا وعلى وجه الخصوص إنشاء سوق موحدة للنقل الجوي في أفريقيا في سياق أجندة 2063 الأفريقية.

وإذ نقر بنتائج الاجتماع الأفريقي حول النقل الجوي الذي اشترك في تنظيمه مفوضية الاتحاد الأفريقي اللجنة الأفريقية للطيران المدني ورابطة شركات الطيران الأفريقية في نيروبي من 29 إلى 31 أكتوبر 2014 والذي أجاز النصوص التنظيمية والمؤسسية لتنفيذ مقرر ياموسوكرو وأقر بموافقة المجلس التنفيذي عليها بموجب المقرر (XXVI) EX.CL/DRAFT/DEC.9 الصادر في 28 يناير 2015.

وإذ تقر بموافقة

وإذ نضع في الاعتبار عولمة الاقتصاد العالمي والحاجة إلى تهيئة بيئة مواتية لتطوير وتوفير خدمات آمنة وموثوق بها ويسيرة التكلفة للنقل الجوي، واللازمة لحرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات في أفريقيا؛

وإذ نأخذ بعين الاعتبار أهمية تعزيز التعاون بين شركات الطيران الأفريقية من أجل تحفيز تطوير النقل الجوي الأفريقي البيني والحاجة إلى تحسين نوعية الخدمات للمستهلكين من خلال التحرير الكامل لأسواق النقل الجوي الأفريقية؛

وإذ ندرك ضرورة اتخاذ تدابير لإنشاء سوق طيران أفريقية بينية حرة فيما يخص السوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي؛

وإذ نعرب عن اقتناعنا بأنه، نظرا للمستويات المختلفة لتطور النقل الجوي في أفريقيا، من الضروري إقرار بيان بريتوريا الصادر عن فريق العمل الوزاري المعني بالنقل الجوي في 21 يناير 2015، الذي سيؤدي إلى فضاء قاري مفتوح بالكامل للعمليات الأفريقية البينية من قبل شركات الطيران الأفريقية في يناير 2017؛

وإذ نعرب عن تصميمنا على تسريع تنفيذ مقرر ياموسوكرو بشأن تحرير أسواق النقل الجوي في

أفريقيا؛

وإذ ندرك الالتزام القوي الذي قد أظهرته عدد من الدول الأعضاء في قيادة عملية تحرير أسواق النقل الجوي في جميع أنحاء القارة وتشجيع الآخرين على الحدو حذوها. فإننا بموجب ذلك،

1. نعبر عن التزامنا بالتنفيذ الفوري لمقرر ياموسوكرو نحو إنشاء سوق أفريقية موحدة للنقل

الجوي وفتح أسواقنا للنقل الجوي أمام بعضنا بعضاً.

2. نعهد إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي بمهمة تنسيق وتسهيل عملية تفعيل سوق النقل الجوي الموحدة في أفريقيا؛ وتقديم تقرير بهذا الشأن إلى مؤتمر وزراء النقل.

3. وضع الأطر التنظيمية لتسريع تنفيذ السوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي، وإشراك جميع المؤسسات المتخصصة في قطاع الطيران لدعم الدول الأعضاء في هذه العملية.

4. تقديم تقرير إلى الاتحاد عن التقدم المحرز في تنفيذ وتفعيل السوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي.

تعلن الدول الأعضاء التالية التزامها الرسمي بالتنفيذ الفوري لمقرر ياموسوكرو بشأن إنشاء سوق أفريقية موحدة للنقل الجوي بحلول عام 2017. وستشكل هذه الدول الأعضاء ضمن فريق عمل على المستوى الوزاري من أجل تحقيق هدفه ويظل مفتوحاً للدول التي ستتضم لاحقاً.

قائمة البلدان:

1- بنين

2- الرأس الخضر

3- جمهورية الكونغو

4- كوت ديفوار

5- مصر

6- إثيوبيا

7- كينيا

8- نيجيريا

9- رواندا

10- جنوب أفريقيا

11- زيمبابوي

